

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٢

الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم..... (العراق)

وأود أيضا أن أذكر الوفود بأنه ستعقد الجلسة الساعة ١٧/٣٠ لاتباع التقليد السنوي بإتاحة الوقت لحفل تسليم شهادات زمالات الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ويسرني الآن أن أرحب ترحيبا حارا برئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، السيد فرناندو لوكي ماركيث، ممثل إكوادور. وأعطي الكلمة أولا للسيد لوكي ماركيث للإدلاء ببيانه. ومنتقل بعد ذلك إلى صيغة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكي ماركيث.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكركم، سيدي، على هذه الدعوة لإحاطة اللجنة الأولى علما بالتطورات والنتائج التي تحققت خلال الأسبوع الأخير من اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سبارير (ليختنشتاين).

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (باء) و ٩٠ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.2 فالיום هو الأخير المتاح لمناقشاتنا المواضيعية. وستتناول مجموعة "آلية نزع السلاح" بعد ظهر هذا اليوم. لكن وقبل البدء بقائمة المتكلمين في تلك المجموعة وفقا للجدول الزمني المعتمد للجنة، تستمع اللجنة أولا إلى إحاطة يقدمها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1734480 (A)



وبالمثل، فقد كان هناك تباين في بداية الأسبوع الأخير من أعمالنا بين مجموعتين من الوفود بشأن نطاق الدورة الاستثنائية الرابعة - تؤيد إحداها فكرة أن نجح الدورة سيتوقف على إجراء مناقشة عامة لواحد أو أكثر من المواضيع المحددة، بينما دعت المجموعة الأخرى إلى إجراء مداوات على نطاق أوسع تمثيلاً مع ما حدث في الدورات الاستثنائية السابقة المكرسة لنزع السلاح.

وبالطبع كانت هناك أيضاً آراء متباينة بشأن معايير توافق الآراء والدور الذي يجب أن يضطلع به توافق الآراء في دورة استثنائية وكيف يجب أن يعكس ذلك في توصياتنا.

بعد ثلاثة أيام من المناقشات، وكلما أوشكنا على الانتهاء من الوقت المتاح، كنت أقدم وثيقة عمل لكي ينظر فيها الفريق أملاً في أن تنال قبول الجميع. تبرز الحاجة لساعات إضافية من المداوات، لكن بنهاية مساء يوم الخميس ٩ حزيران/يونيه، وبفضل ما أبداه جميع المشاركين من مرونة كبيرة، تمكنا من الاتفاق على صيغة كانت مقبولة للجميع على الرغم من أنها لم تكن مرضية لكل الوفود.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناني الخاص للوفود، على جانبي المنظورات المختلفة قيد النظر، التي أبدت التزامها بتعددية الأطراف، مما مكننا من اعتماد توصيات بتوافق الآراء بأهداف وبرنامج عمل للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي ترد في تقرير الفريق (A/AC.268/2017/2). وتلك التوصيات التي تقوم على المبادئ والأولويات والأهداف الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (A/S-10/4) تطلعية إذ تدعو الدورة الاستثنائية الرابعة إلى تطوير سبل مواصلة إحراز التقدم في مجال نزع السلاح، استناداً إلى الحالة الراهنة.

كما تبرز التوصيات أهمية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي الوقت نفسه، تؤكد على ضرورة استعراض أداءها بهدف

بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، التي عُقدت في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه.

ويسرني غاية السرور أن أبلغ اللجنة بأن الفريق العامل قد تمكن من وضع توصيات بتوافق الآراء فيما يتعلق بأهداف وبرنامج عمل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وربما يعتقد المرء أن الوقت الذي انقضى بين الأسبوع الثاني من اجتماعات الفريق العامل في تموز/يوليه ٢٠١٦ والثالث والأخير من الاجتماعات نفسها في حزيران/يونيه من هذا العام ربما يضر بمتابعة الموضوع قيد المناقشة، وبالتالي يقلل من فرص الاتفاق على توصيات.

ومع ذلك، كنت على اعتقاد مستمر بأن الفترة التي انقضت ربما أتاحت لنا الفرصة للمزيد من التمعن والنظر في المواضيع التي من شأنها أن تثير الخلافات بيننا، كذلك التي تم التوصل إلى اتفاق عام عليها سلفاً. وأتاح لنا ذلك الوقت أيضاً إجراء المحادثات بين العديد من الوفود وعقد جلسات مفتوحتين للمشاورة - عُقدت إحداها هنا في نيويورك في ١ آذار/مارس والأخرى في جنيف في ١٥ أيار/مايو. وفي رأيي أن تلك الاجتماعات سهّلت تحقيق النتيجة النهائية الإيجابية.

ومثلما حدث في تموز/يوليه ٢٠١٦، اقترحت أيضاً مواصلة مداواتنا وفق نص متداول استناداً إلى النسخة التي استخدمت في اليوم الأخير من دورة العام الماضي. وكما ذكرت قبل سنة في إحاطتي إلى اللجنة الأولى (انظر A/C.1/71/PV.20) فقد أتاح لنا استخدام نص متداول، على الرغم من صعوبة ذلك، فرصة النظر والمناقشة في مقترحات جميع المشاركين فضلاً عن تمكيننا من إيجاد حلول جماعية للمشاكل باستمرار. وأتاح ذلك النص أيضاً لرئيس الفريق العامل الفرصة لتقييم الكيفية التي يمكن بها حشد الدعم وتوافق الآراء لمختلف المقترحات المقدمة. وأخيراً، أرى أن وجود النص على الشاشة وجعله مفتوحاً للنقاش وتقديم المقترحات من قبل الجميع قد يسّر التوصل إلى توافق في الآراء على توصيتنا المتعلقة بالأهداف وبرنامج العمل المذكورين آنفاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبدأ اللجنة الآن نظرها في مجموعة "آلية نزع السلاح" وأحث جميع المتكلمين مرة أخرى على التفضل باحترام الحدود الزمنية المقررة.

أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرارين A/C.1/72/L.33 و A/C.1/72/L.34.

السيد رادينيسيا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ما زالت حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء استمرار تلاشي تعددية الأطراف في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات وباعتبارها النهج المستدام الوحيد لمعالجة تلك المسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وحركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً على أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح، وتكرر دعوها لمؤتمر نزع السلاح للاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل شامل ومتوازن بدون مزيد تأخير، مع أخذ المصالح الأمنية للدول كافة بعين الاعتبار.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد أهمية المبدأ الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

"ينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها." (القرار د-١٠/٢، الفقرة ٢٩)

وترحب الحركة بالجهود التي بذلها رؤساء الدورات السابقة لمؤتمر نزع السلاح القادمين من الدول الأعضاء في حركة

تعزيزها والحفاظ على أهميتها بجعلها أكثر فعالية. وبغية كفالة ألا تكون المناقشات بشأن نزع السلاح مناقشات مجردة، جرت التوصية بأن تحدد الدورة الاستثنائية الرابعة وتضع تدابير ملموسة وعملية وفعالة لتعزيز نزع السلاح والأمن الدوليين. وأخيراً من بين الأهداف المتفق عليها هو أن تنعكس نتائج الدورة الاستثنائية في وثيقة واحدة أو وثائق تصدر بتوافق الآراء.

وكان أحد أجزاء ولاية الفريق النظر في "إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح". ورأى الفريق أن من الملائم أن يجهل إلى الجمعية العامة، ومن ثم إلى اللجنة الأولى، النظر في هذه المسألة.

وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت بنشاط في أعمال الفريق؛ وأعضاء المكتب، الذين هم دائماً على استعداد لتقديم الدعم لي من خلال المشورة والأفكار؛ وموظفي الأمانة العامة، الذين ما كان لنا بدوهم التوصل إلى هذا الاختتام الإيجابي لعمل الفريق.

يجب علينا في اللجنة الأولى أن نقرر الآن ما هو السبيل الذي سنمضي فيه. ومن أجل القيام بذلك، سنكون بحاجة إلى المزيد من المشاورات بغية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وتحديد طرائق هذه الدورة.

واعتقادي الراسخ أن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة سيكون مفيداً لجميع الدول، والأهم لمن تمثلهم - الأشخاص الذين قرروا قبل ٧٢ عاما إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوكي ماركيس على إحاطته الإعلامية.

وتمشيا مع الممارسة المتبعة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة فرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها خلال جلسة غير رسمية للأستلة والأجوبة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر اتساقاً مع الحالة الدولية الراهنة، وتعبئة المجتمع الدولي والرأي العام لدعم إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها. وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بنجاح عقد دورتين موضوعيتين في عام ٢٠١٦، ودورة موضوعية في عام ٢٠١٧ للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، برئاسة إكوادور، والذي وافق على أهداف تلك الدورة وجدول أعمالها.

وتعرب الحركة عن قلقها العميق إزاء استمرار عدم التمثيل الكافي لبلدان حركة عدم الانحياز في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وتطلب إلى الأمين العام والممثل السامي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التوازن والتمثيل العادل في المكتب. وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي تعزيز معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على نحو ملائم وتوسيع نطاق مهامه في مجال البحوث والمعلومات تبعاً لذلك، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وتود الحركة أن تسترعي الانتباه إلى مشروع القرارين اللذين تُقدمهما في إطار هذه المجموعة، وهما كما يلي: "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح" (A/C.1/72/L.34) و "عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح" (A/C.1/72/L.33)، وترحب بالدعم المقدم لهما.

وفي الختام، تؤكد الحركة أن إظهار الإرادة السياسية أمر أساسي للأداء الفعال لآلية نزع السلاح، وتحث الحركة جميع البلدان على العمل معاً وزيادة التعاون وإظهار التزامها على نحو ملموس لضمان تمكين آلية نزع السلاح في المستقبل غير البعيد من إطلاق إمكاناتها مرة أخرى للنهوض بعملية السلام والأمن من أجل العالم بمرته.

عدم الانحياز من أجل استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح عام ٢٠١٧. وتحيط حركة عدم الانحياز علماً بالمداولات والمناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية التي عقدت أثناء دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧، وترحب بالجهود التي بذلت بشأن برنامج عمله. وتشجع الحركة جميع دول المؤتمر على إبداء الإرادة السياسية اللازمة كي يضطلع مؤتمر نزع السلاح بولايته المتعلقة بإجراء المفاوضات.

وتؤكد الحركة مجدداً أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بعضويتها العالمية، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تنظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح، وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. وترحب الحركة باعتماد توصيات الفريق العامل الثاني التابع للهيئة، بتوافق الآراء، والمعنونة "تدابير علمية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية". وتهيب الحركة بجميع الدول الأعضاء بأن تتوصل في العام المقبل إلى توافق في الآراء داخل الفريق العامل ذي الصلة التابع لهيئة نزع السلاح بشأن توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هدف مشترك. وقد وضعت آلية نزع السلاح، استناداً إلى نظامها الداخلي القائم وأساليب عملها، معاهدات ومبادئ توجيهية بارزة. وترى حركة عدم الانحياز أن الصعوبة الرئيسية تكمن في انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول لتحقيق تقدم، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. وتبدي حركة عدم الانحياز من جانبها، استعدادها للمشاركة على نحو بناء في النهوض بالقضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح وسبل ووسائل تعزيز آلية نزع السلاح.

وتؤكد الحركة أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، إذ أن من شأنها أن تتيح فرصة

المكرس لنزع السلاح. ونشدد على أن المأزق الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يُعزى إلى أي قصور في آلية المؤتمر، وإنما إلى انعدام الإرادة السياسية للدول الأعضاء. وبالتالي، تشدد المجموعة العربية على ضرورة الحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح.

إن المواضيع المختلفة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر - وهي نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية - كلها مترابطة وفي تآزر مع الأهداف العالمية في هذا المجال. إنها جزء من جدول الأعمال الشامل لنزع السلاح. ولا ينبغي أن نتناول أحدها قبل الآخر، كما لا ينبغي لنا معالجة بعضها من منظور عدم الانتشار على حساب النهج الشامل تجاه نزع السلاح النووي. وينطبق هذا أيضا على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية المقترحة، التي نحتاجها من أجل التصدي لتكديس تلك المواد في بلدان تمتلك الآن أسلحة نووية. وإلا فستكون مجرد أداة أخرى للحفاظ على الوضع الراهن الذي يجري فيه حرق التزامات نزع السلاح النووي.

وقد أعربت المجموعة العربية المرة تلو المرة عن خيبة أملها إزاء فشل هيئة نزع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي توصيات منذ سنوات، باستثناء التطورات الإيجابية التي شهدتها الدورة الماضية. وذلك نتيجة للافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم تحلي بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمرونة، مما يؤدي إلى سد الطريق أمام توافق الآراء.

وقد بذلت المجموعة العربية جهودا كبيرة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وقامت بدور بناء، ولا سيما في إطار الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتشدد المجموعة على ضرورة إظهار الدول الحائزة للأسلحة النووية للإرادة السياسية اللازمة والمرونة المطلوبة من أجل تمكين الهيئة من التوصل إلى توافق في الآراء

السيد الذبحاني (اليمن): أود أن أعرب عن مساندة المجموعة العربية للبيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن المبدأ الذي تأخذ به المجموعة العربية من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من التزامها المبدئي بنزع السلاح النووي، بما يفرضي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وذلك أولوية عليا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح والأمن الدولي، على النحو المتفق عليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨.

وتشير المجموعة العربية إلى أن اختصاصات وانشطة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تستند إلى هذه الدورات الاستثنائية فقط، الأمر الذي لا يمكن تعديله إلا إذا عُقدت دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة مكرسة لهذا الغرض. ولذا ترحب المجموعة العربية بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وتنتطلع إلى أن نرى الدورة تتوصل إلى نتائج ملموسة من حيث تجنب العديد من التطورات في الساحة الدولية التي تزيد من الأخطار التي تهدد الأمن الدولي.

وتنتطلع المجموعة العربية أيضا إلى المؤتمر الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في ٢٠١٨، والذي سيتوج المساعي الإيجابية التي اتخذتها حركة عدم الانحياز، التي تنتمي إليها الدول العربية كافة. ويُعقد المؤتمر في وقت يشهد فيه نظام نزع السلاح الدولي تطورا مهما وتاريخيا، بوضع أول صك ملزم دوليا يحظر الأسلحة النووية وينزع الشرعية عن امتلاكها، ونقلها، ونشرها، واستحداثها، واستخدامها، أو التهديد باستخدامها، بما يفرضي إلى القضاء عليها.

وفي حين ترحب المجموعة بالجهود التي تبذل في إطار مؤتمر نزع السلاح، فإننا نؤكد من جديد على أهمية تمكين المؤتمر من أداء دوره، لأنه المحفل التداولي الوحيد في الأمم المتحدة

الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والأفرقة العاملة التابعة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تبين أنه يمكن تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح اليوم.

ونسلم بأن للدول حقاً مشروعاً لضمان أمنها، غير أن ممارسة ذلك الحق لا يجب أن تكون على حساب الأمن الجماعي لجميع الدول. وفي هذا الصدد، تسلم الرابطة بقيمة تعددية الأطراف في وضع نهج قائم على القواعد لصياغة المعايير وكأداة لبناء الثقة.

إننا ما زلنا نقف عند مفترق الطرق فيما يتعلق بآلية نزع السلاح. ونحن أمام خيارين، فإما أن نمضي بالآلية قدماً على نحو جماعي من أجل الصالح العام للبشرية، أو أن نستمر في مواجهة طريق مسدود في غياب الإرادة السياسية مما قد يعرض البشرية للخطر. فالخيار هو خيارنا. وما دامت البلدان تواصل حيازتها للأسلحة النووية، فسيكون هناك عدم استقرار، وانعدام للأمن، وإمكانية للانتشار. إن استمرار حيازة أسلحة نووية يدعو إلى التشكيك أيضاً في التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية، ويقوّض الإطار المتعدد الأطراف لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها والعمل معاً لتنشيط آلية نزع السلاح، باتخاذ إجراءات إيجابية وملموسة.

**السيدة كاري (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية):**  
يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، في المناقشة المواضيعية بشأن "آلية نزع السلاح".

وبما أن هذا هو أول بيان أدلي به في اللجنة الأولى، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه بنجاح لقيادة اللجنة. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد للجميع دعم وفد جزر البهاما لهم في عملهم.

خلال الدورة المقبلة وتحقيق نتائج موضوعية، تماماً كما فعلت في الدورة الأخيرة.

وينبغي أن يأخذ جدول أعمال الدورة المقبلة في الاعتبار، شواغل جميع البلدان، وأن يعطي الأولوية لنزع السلاح النووي.

**السيدة جيني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، التي تضم بروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي إندونيسيا.

إن القضايا العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار يمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال تعددية الأطراف، ومع اضطلاع كل البلدان بالتزاماتها بروح المسؤولية. والواقع أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، استناداً إلى نظامها الداخلي الحالي وأساليب عملها، قد أنتجت معاهدات ومبادئ توجيهية هامة.

وترى الرابطة أن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يجب أن يكون هدفاً مشتركاً. وتكمن الصعوبة الرئيسية في انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول لتحقيق التقدم، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. ومن الحقائق المؤسفة أن نزع السلاح داخل إطار الأمم المتحدة يتحرك بوتيرة بطيئة محبطة.

وتشدد الرابطة على ضرورة صون وتعزيز طبيعة ودور وهدف كل جزء من آلية نزع السلاح، أي مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى. وتشعر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالقلق إزاء الجمود الذي يكتنف مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالاتفاق على برنامج العمل. ونشجع الدول الأعضاء في تلك الهيئة على إبداء الإرادة السياسية الضرورية حتى تفي بولايتها التفاوضية. وفي نفس الوقت تود الرابطة أن تسلط الضوء على أن الوثيقة الختامية المتفق عليها والصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن الدورة الاستثنائية

ولا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون الأمن والعدالة والحكم الرشيد والسلام. وتولي الجماعة الكاريبية أهمية كبيرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعو إلى السلام، والعدالة، والمؤسسات القوية. وتعتقد الجماعة الكاريبية اعتقاداً راسخاً أن نزع السلاح هو الصلة الحيوية بين السلام والتنمية المستدامة. وتُكمل النهج الإقليمية والعالمية بشأن نزع السلاح بعضها بعضاً، وينبغي متابعتها بصورة متزامنة.

وفي هذا الصدد، تشيد الجماعة الكاريبية بالمساهمات القيمة لمراكز السلام ونزع السلاح الإقليمية، لأنها توفر بناء القدرات وطائفة من الفرص التدريبية للدول الأعضاء بناء على طلبها. وتود الجماعة الكاريبية أن تعرب بصفة خاصة عن الشكر والتقدير للعمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الموجود في بيرو، والذي اضطلع، من بين أمور أخرى، خلال السنة الماضية، بأكثر من ٦٠ نشاطاً من الأنشطة الفنية لدعم الدول في تنفيذها لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب ومعاودة تجارة الأسلحة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونرحب أيضاً بمبادرات مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تسعى إلى تعزيز مشاركة الشباب في شؤون نزع السلاح، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النارية. وعليه، تلاحظ الجماعة الكاريبية مع التقدير التبرعات المقدمة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا وبيرو والمكسيك وغيانا خلال الفترة المشمولة بالتقرير المالي الأخير.

وبالمثل، تشيد الجماعة الكاريبية بالدور الرائد الذي اتخذته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال آليات قوية للتحقق والرصد، فضلاً عن مساهمتها في الأمن الإشعاعي. ونود أيضاً

واسمحوا لي بدايةً أن أؤكد مجدداً الأهمية التي توليها الجماعة الكاريبية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والأعمال التي تضطلع بها الآليات ذات الصلة التابعة لها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، واللجنة الأولى للجمعية العامة. وكما سبق أن ذكر العديد من الوفود في اللجنة، فإن السياق العالمي الحالي أبرز الحاجة إلى تعزيز الحوار والالتزام بشكل مبتكر ومعزز لتحقيق هدف نزع السلاح. لذا، فمن دواعي الأسف، أن نلاحظ استمرار عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمله، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. ومن المؤسف بنفس القدر أن هيئة نزع السلاح لم تقدم أية توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة في السنوات الأخيرة.

ويجدونا وطيد الأمل في أن تعمل الوفود في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بثبات وبطريقة شفافة وشاملة للتغلب على الشلل الذي حال دون إبرام اتفاق في المجالات الرئيسية لمداوات نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الكاريبية بالدورة الاستثنائية الرابعة المقبلة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وتعرب عن تقديرها للفريق العامل المفتوح باب العضوية لما يبذله من جهود دؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية.

وفي هذا المنعطف، تعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها للسيدة إنزومي ناكاميتسو، المثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للدور القيم الذي يضطلع به المكتب كمنسق في مبادرات نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتشير الجماعة مع التقدير إلى برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح، الذي يعزز بشكل أفضل فهم عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والمؤسسات الأخرى العاملة في مجالات الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

مثيلة لأسلحة الدمار في هذا الجزء من العالم. ولا يزال انتشار الأسلحة التقليدية وإساءة استخدامها يسببان آثارا مدمرة ودائمة في بلداننا.

وفي ضوء تلك الخلفية تقدم الجماعة الكاريبية دعمها الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والوثائق الختامية ذات الصلة المتعلقة بذلك. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨.

كما تسلم الجماعة الكاريبية بالإسهامات الحيوية للمجتمع المدني في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومع بداية الابتكارات التكنولوجية الناشئة والمخاطر المحتملة التي قد تشكلها هذه الابتكارات بالنسبة للأمن، بما في ذلك أمن الفضاء الإلكتروني، تعد مشاركتها أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي الختام تود الجماعة الكاريبية أن تكرر تهنيتها للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية لحصولها على جائزة نوبل للسلام لهذا العام. ولا يبين هذا الإنجاز الأعمال الهامة التي أُنجزت فحسب، بل والعمل الذي لا يزال يتعين القيام به. إن آلية نزع السلاح تمثل إرادتنا الجماعية لتحقيق نزع السلاح الكامل. ويجب أن نظل مدركين لما يجعل ذلك يربط بعضنا ببعض، وما هو على المحك إذا فشلنا.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة كورومي (الاتحاد الأوروبي):** يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد علمية تحقيق الاستقرار

أن نثني على عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لإجرائه بحوثا مستقلة عن شؤون نزع السلاح. وتوفر هذه البحوث منتدى قيما لنشر وترويج المعلومات المتصلة بنزع السلاح.

وتؤكد الجماعة الأهمية البالغة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أدوات هامة لبناء الثقة التي تضمن السلام والأمن، وتعزز عدم الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي. ولذلك نثني على المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية في ما تبذله من جهود لتحقيق تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، فإن بلدان الجماعة الكاريبية فخورة بأنها دول أطراف في معاهدة تلاتيلوكو، التي سيحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

وتحيب الجماعة الكاريبية بالدول أن تجدد الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات القائمة بموجب الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة بنزع السلاح، والأطر القانونية الدولية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق) والقرار ٥٦/٧١ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

إن الأنشطة المضطلع بها مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية والمناطق الأخرى تزيد التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي، وليس أقلها بالنسبة للمدنيين الأبرياء. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الكاريبية باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتأمل مع الآخرين، في أن تعزز المعاهدة النهج القابلة للتطبيق والإنسانية التي تنهض بأهداف نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فإن دول المنطقة دون الإقليمية للجماعة الكاريبية، باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، تعتبر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة غير المنفجرة

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وينبغي أن يضطلع بدوره الحيوي وفقا للولاية المنوطة به. وينبغي أن يتفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح، كما يمكن أن يضع صكوكا وقواعد من قبيل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك. وتُنَاقش أيضا في إطار مؤتمر نزع السلاح مسائل أمنية دولية أوسع نطاقا، متصلة بنزع السلاح. إن استمرار صلاحية مؤتمر نزع السلاح أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ولا تزال حالة الجمود التي طال أمدها فيه تثير القلق الشديد. وسيلزم استخدام التفكير الخلاق الجماعي لتنشيط مؤتمر نزع السلاح.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بتعددية الأطراف الفعالة، ويولي أهمية قصوى للأداء السليم للمؤسسات المتعددة الأطراف. ونقدر الجهود الحقيقية لرؤساء الدورات السابقة لمؤتمر نزع السلاح لمحاولتهم كسر الجمود والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل هذا العام. غير أن التقدم الذي طال انتظاره لم يتحقق مرة أخرى. وسيلزم بذل جهود متجددة من أجل التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي يتطلب استمرار الإرادة السياسية والمشاركة من جانب جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن رؤساء الدورات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، الذين يجب أن يؤديوا مهامهم بشكل كامل.

ويقدر الاتحاد الأوروبي المناقشات الموضوعية التي جرت في الفريق العامل المعني بسبل المضي قدما التابع، لمؤتمر نزع السلاح. لقد أثبت الطابع التقني لتلك التبادلات جدواه للحصول على فهم أفضل للمواقف والشواغل المختلفة، بهدف إرساء أرضية مشتركة للعمل الموضوعي بشأن جميع البنود الأساسية. وللأسف، لم تؤد تلك التبادلات إلى التوصل إلى توصيات بتوافق الآراء بسبب تباين وجهات النظر. ومع ذلك، فإننا نأمل أن يُستخدم مضمون تلك المناقشات كأساس للأعمال المقبلة في مؤتمر نزع السلاح.

والانتساب، والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن للاتحاد الأوروبي تقليد عريق في تعزيز النظام الدولي الفعال القائم على التعاون المستمر والقوي المتعدد الأطراف، وسيادة القانون والحوكمة العالمية الرشيدة. ونرى أن من المهم السعي إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات والتهديدات العالمية للسلم والأمن الدوليين، بما فيها تلك الناشئة عن التطورات التكنولوجية الجديدة، لا سيما في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا دعمه لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي أنشأتها في عام ١٩٧٨ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ومنندياتها الثلاثة التي يدعم بعضها بعضا، الأمر الذي يظل محوريا ولا بديل له، أي اللجنة الأولى للجمعية العامة، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويجب استخدامها بمزيد من الفعالية كي تضطلع بالدور المنوط بكل منها في مجال نزع السلاح وتتوصل إلى نتائج تتماشى مع ولاياتها المتفق عليها.

وتعمل اللجنة الأولى كمنتدى مهم لمناقشة مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح بحضور جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني. إننا جميعا نتقاسم مسؤولية تعزيز فعاليتها وكفاءتها. فينبغي أن تكون اللجنة الأولى قادرة على إجراء مناقشات أكثر تركيزا وموضوعية بشأن التحديات الأمنية المعاصرة والتحديات التي تواجه أمننا الجماعي. كما ينبغي أن تكون قادرة على وضع تدابير ملموسة للتصدي لها، بدلا من الاكتفاء بتحديث القرارات التي اتخذتها سابقا. ويمكن توخي اتخاذ خطوات عملية تهدف إلى تحسين الممارسات وأساليب العمل، من قبيل تقديم مشاريع القرارات مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات، والامتناع عن الطلب من الأمانة العامة تقديم تقارير لا لزوم لها.

الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أن تفعل ذلك وتتيقده به.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي الدور الهام الذي أنشئت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح للقيام به بوصفها الهيئة التداولية التابعة للجمعية العامة المعنية بشؤون نزع السلاح. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عملها وإتاحة المزيد من المداولات البناءة والمركزة. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد توصيات بتوافق الآراء، بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، في نيسان/أبريل من هذا العام - لأول مرة منذ عام ١٩٩٩. ويجدوننا الأمل في أن يتيح هذا التقدم تناول هيئة نزع السلاح لمواضيع جديدة ذات أهمية كبيرة خلال الدورة القادمة، التي تبدأ في عام ٢٠١٨. ويعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الخاصة بأهداف جدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح مؤشرا على أنه بالرغم من الاختلافات، يمكن للدول الأعضاء أن تعمل معا بصورة بناءة وتحقق التقدم، حتى بشأن المسائل الخلافية.

ويقدر الاتحاد الأوروبي تقديرا عاليا العمل الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة في إطار آلية نزع السلاح. إن البحوث المستقلة التي يجريها المعهد بشأن نزع السلاح والأمن تفيده جميع أصحاب المصلحة. ويقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الدعم لأنشطته، بما في ذلك الدعم المالي.

ولا يمكن لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأدواتها المختلفة، أن تعمل على نحو سليم دون وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ولذا، فإننا نحث جميع الدول التي لم تسدد اشتراكاتها بعد بالكامل وفي الوقت المناسب، أن تفعل ذلك، من أجل تسوية متأخراتها دون إبطاء. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي بذل جهود إضافية من أجل تحسين كفاءة عملية المساهمات، ومكافحة عدم السداد، وخفض تكاليف الاجتماعات.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا الالتزام الثابت للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونشدد على أهمية إجراء المزيد من المشاورات الموضوعية بشأن توسيع عضويته، وندعم بقوة تعيين منسق خاص في ذلك الصدد.

ونرحب بتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، ونأمل في اتخاذ المزيد من الخطوات نحو توسيع مساهمة المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية. ونرحب باعترام الأمين العام مايكل مولر تنظيم منتدى المجتمع المدني المقبل في عام ٢٠١٨.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن البدء فوراً بمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعجيل باختتامها، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لا تزال تشكل أولوية جلية. وندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل دون إبطاء، وبدء العمل بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال، وفقا لبرنامج العمل المعتمد، الوارد في الوثيقة CD/1684.

ونرحب بالأعمال الجارية التي يضطلع بها فريق الخبراء التحضيرية الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والذي تتمثل ولايته في تقديم توصيات بشأن العناصر الجوهرية للمعاهدة دون مساس بالمواقف الوطنية في المفاوضات المقبلة. وينظر الاتحاد الأوروبي في السبل التي تمكنه من الإسهام في جهود الأمم المتحدة لدعم الدول في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل المشاركة في مشاورة الفريق التحضيرية. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد الوقف الاختياري والفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض

الآن، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء عمليات بديلة لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس تولى رئاسة الجلسة

إن تنشيط مؤتمر نزع السلاح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولن يتطلب هذا التغلب على المأزق السياسي العميق الجذور الذي يؤثر في مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل يتطلب أيضاً معالجة مسائل أخرى. إن مؤتمر نزع السلاح يعاني من أساليب عمل عفا عليها الزمن - مثل، تلك المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني. كما أن عضويته المحدودة تثير أيضاً أسئلة هامة بالنظر إلى النطاق العالمي للمسائل التي يتناولها.

ويواجه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تحديات كبيرة أيضاً، بما في ذلك ما له طابع مالي. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها السبعين، عدداً من التدابير لمواجهة تلك التحديات، بما في ذلك توفير موارد إضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعد تنفيذ التدابير المتفق عليها في اللجنة الخامسة في أواخر هذا العام، والمستندة إلى مقترحات الأمين العام، أمراً أساسياً لضمان استدامة المعهد.

ولئن كان العمل الموضوعي بشأن آلية نزع السلاح ضرورياً، فإننا نود أن نرحب بكون الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد اختتم أعماله بطريقة إيجابية. ونود أن نشير بصفة خاصة إلى أن جدول الأعمال المعتمد يؤكد أن الدورة الاستثنائية ينبغي أن تستند إلى توافق الآراء. ونحن على استعداد تام لمواصلة المشاورات بشأن الخطوات المقبلة صوب عقد دورة استثنائية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتقدم بشكر خاص إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على التزامها بشأن هذه المسائل. ونرى أن العديد من الملاحظات التي أبدتها وجهية، ونأمل أن يُبحث بمزيد من التعمق النقاش

السيدة دالافور (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): إننا نرحب باحتتام هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح دورة السنوات الثلاث بطريقة إيجابية، باعتماد توصيات موضوعية للمرة الأولى منذ ١٨ عاماً. ونأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح من الاستفادة من ذلك الزخم، لا سيما من أجل التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المسائل التي ستعالج في الدورة المقبلة.

بيد أن ذلك ينبغي ألا يحجب الصعوبات الجسيمة التي تؤثر في عمليات نزع السلاح.

فالمشاكل المالية الكبيرة تؤثر على حسن سير عمل العديد من معاهدات نزع السلاح التي تديرها الأمم المتحدة. وقد تفاقمت هذا العام عواقب تلك الصعوبات. واستوجب الأمر إلغاء جلسات رسمية وتنفيذ العديد من تدابير الوفورات، وتأثر استقرار وحدات دعم تلك الاتفاقيات بشدة. وتعزى هذه المشاكل المالية في المقام الأول إلى تأخر دفع الاشتراكات الإلزامية، ونهيب بجميع الدول المعنية أن تسدد ما عليها من متأخرات في أقرب وقت ممكن.

وتشكل مسألة إدارة التدفقات النقدية تحديات كبيرة أيضاً. ومن الضروري الآن اعتماد تدابير على المدى القصير، ترمي إلى تحسين الاستقرار المالي لتلك الاتفاقيات. ويلزم اتخاذ تدابير عديدة، ولا سيما لمكافحة عدم السداد ولكي يتسنى الاعتماد على العمليات المالية التي توفر أكبر قدر من الاستقرار والقابلية للتنبؤ. ونتوقع أن تتناول الاجتماعات المقبلة للدول الأطراف في الاتفاقيات المتضررة هذه المسألة بشكل كامل، وأن تُتخذ التدابير اللازمة.

إن الجمود في مؤتمر نزع السلاح هو أيضاً مصدر قلق خاص، ولا سيما لأن مؤتمر نزع السلاح يحتل مكانة رئيسية في الآلية التي أنشأتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. لقد أصاب الشلل المؤتمر لأكثر من ٢٠ سنة حتى

إحراز تقدم أيضا في مجال الأسلحة النووية، وأن تتناول أخيرا موضوعا آخر، وتوافق بسرعة على التوصيات بشأنه. إن كسر الجمود في هيئة نزع السلاح يبعث على الأمل في أن يمكن حقا التغلب على حالات الجمود إذا كنا لا نغفل عن هدفنا.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الدائمة في الأمم المتحدة لنزع السلاح، مكلف بالتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة ذات الأهمية الكبيرة للسلام والأمن الدوليين. بيد أن مؤتمر نزع السلاح لم يف بولايته طوال ٢١ سنة. وهو لا يزال عالقا في المرحلة الأولية وهي حتى عدم الاتفاق على مجرد برنامج عمل. إن المناقشات أو تبادل الآراء لا يمكن أن تحل محل العمل الموضوعي الذي كُلف مؤتمر نزع السلاح بمعالجته، والذي هو علة وجوده. ونحن بحاجة إلى أن ننظر نظرة متعمقة وصادقة في الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة.

فالمؤتمر لا يوجد في فراغ، وهو بحاجة ماسة إلى التكيف مع الواقع الراهن بدلا من أن يعلق في سراديب الزمن. وبسبب أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، ضاع كثير من الوقت وتحتّم معالجة الكثير من القضايا الملحة خارج المؤتمر. وما برحت النمسا تدعم باستمرار مؤتمر نزع السلاح، ولكن الأمر رهن بجميع أعضائها لضمان استمرار صلاحية المؤتمر.

وتشجع النمسا بقوة مؤتمر نزع السلاح كي يصبح منتدى أكثر شمولا. إن الإصغاء لجميع أصحاب المصلحة وفتح الأبواب لهم ليس من شأنه فقط أن يعزز صلاحية المؤتمر ومصداقيته، لكن والأهم من ذلك، سيأتي بنهج جديدة للتقدم، وهي تحقيق النتائج.

إن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح والتقدم الجزئي المحرز في هيئة نزع السلاح بعد ١٧ سنة يبينان كيف أننا بحاجة إلى إصلاح آلية نزع السلاح على وجه السرعة. وبعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لم تؤد المحاولات الرامية إلى تحسين

الذي استهلته في وقت سابق عن أعمال اللجنة بشأن الخيارات الممكنة لتحسين عمل أفرقة الخبراء الحكوميين.

**السيد هاينوتزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد النمسا تماما بطبيعة الحال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، غير أننا نود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية.

إن الأمن ونزع السلاح مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وتزيد التحسينات الكمية والنوعية في الأسلحة من المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن العالمي. وبسبب هذه البيئة الأمنية الصعبة الحالية تحديدا يحتاج نزع السلاح إلى اهتمام عاجل، وأداء فعال، ويحتاج قبل كل شيء، إلى آلية تشغيلية لنزع السلاح - آلية ملائمة للغرض وفعالة وذات كفاءة.

لقد توصل المجتمع الدولي في عام ١٩٧٨، إلى اتفاق بشأن كيفية هيكلة آلية نزع السلاح. وكلف كل من المنتديات الثلاثة المنشأة بدور خاص وولاية خاصة. ومن دواعي الأسف أن بعض عناصر الآلية لم تفشل فحسب في الوصول إلى مستوى التوقعات، بل إنها لم تسفر عن أي نتائج طوال عقود.

ونرحب بالتحسينات في أساليب عمل اللجنة الأولى، ونثني على مكتب دورة العام الماضي لما بذله من جهود. ونرحب باستخدام النظام الجديد للمشاركة الإلكترونية في تقديم مشاريع القرارات وقائمة المتكلمين، لكننا نصر على أن تظل المشاركة في التقديم ممكنة في قاعة الاجتماعات. ونشجع أيضا استكشاف سبل إضافية لإشراك المجتمع المدني بشكل أعمق في مداولاتنا. لقد ثبتت المرة تلو الأخرى القيمة المضافة للإدماج القوي.

لقد نجحت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح جزئيا في كسر جمود استغرق قرابة ٢٠ سنة بالاتفاق على توصيات بشأن تدابير طوعية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وفي الوقت الذي نرحب فيه بذلك التقدم تحت القيادة المقتردة للرئيس لاشيزارا ستويفا، نأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح الآن من

الدول ذات السيادة، إذا رغبت في أن تبقى ذات سيادة لفترة طويلة، تجعل القرارات المتعلقة بأمنها الوطني تستند على الدوام إلى تقييم واقعي للتهديدات الجيوسياسية الحالية أو المستقبلية التي تتعرض لها نفسها وحلفاؤها. وهذه ليست فكرة جديدة. والجديد هو أن البعض قرر في السنوات الأخيرة، أنه ينبغي لحكم الأغلبية بشأن مسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف أن يعلو على التساوي في السيادة للدول الأخرى. وهم يجادلون على خطأ بأن ثقافة التوافق في الآراء، التي شكلت أساس جميع أعمالنا في هذا الميدان على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، هي أمر ماضٍ من مخلفات حقبة ماضية.

إننا لا نتفق مع ذلك النهج، من أجل أمننا، وفي الواقع من أجل النظام العالمي. ومن المؤكد أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، والأمم المتحدة نفسها، هما نتاج الرجال والنساء الواقعيين والعمليين من جميع أنحاء العالم الذين عانوا أهوال الحرب العالمية الثانية، وسعوا إلى إيجاد سبل لمنع نشوب نزاع من هذا القبيل مرة أخرى. يقتضي مفهوم الأمن الجماعي الذي قامت عليه الأمم المتحدة أن تتجنب الحكومات ذات السيادة، إلى أقصى حد ممكن، الظروف حيث تسعى دولة أو مجموعة من الدول إلى فرض إرادتها على الآخرين. وبناء توافق الآراء كان دوماً ولا يزال من الخصائص البارزة التي تميز الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن النظامين الداخليين للجمعية العامة واللجنة الأولى يتيحان التصويت، ولكن فيما يتعلق بالمسائل التي تمس الأمن الوطني والدولي، ينبغي أن تكون هذه الممارسة دائماً هي الخيار الأخير، وليس الأول.

في هذا العام، قامت الولايات المتحدة بدورها في تحقيق نجاحات متواضعة تشمل عنصرين من عناصر الآلية. ففي نيسان/أبريل، أقرت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بتوافق الآراء توصيات تتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وكانت المرة الأخيرة التي أقرت فيها

الآلية إلى اتفاق. ومن الأمور المشجعة، تحت القيادة المقتردة للرئيس فرناندو لوكي ماركيس، التوصل إلى حل وسط بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، بما في ذلك إجراء استعراض شامل لآلية نزع السلاح.

ونشكر حركة بلدان عدم الانحياز على تقديم مشروع القرار بشأن سبل المضي قدماً (A/C.1/72/L.33). ونشجع إحراز تقدم سريع، وسوف نشارك بنشاط في المشاورات بشأن هذا المسار. ويجب على جميع الدول أن تغتتم هذه الفرصة لوضع آلية نزع السلاح في القرن الحادي والعشرين، والقضاء على الحواجز الإجرائية والهيكلية التي أعاقت التقدم لفترة طويلة جداً.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية): إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة. ومنذ عام ١٩٤٥، عندما أنشئت الأمم المتحدة، رحبت الولايات المتحدة بالمشاركة مع الدول من جميع أنحاء العالم بشأن المسائل الأمنية الدولية الهامة التي نوقشت في اللجنة الأولى للجمعية العامة. ولقد قمنا بالتفاوض والتداول بنية حسنة في مؤتمر نزع السلاح، وفي هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ولقد شاركنا بنشاط في المجلس الاستشاري للأمن العام المعني بمسائل نزع السلاح، وأرسلنا دبلوماسيينا الشباب إلى برنامج زمالات نزع السلاح لأغراض التدريب المتخصص في هذا المجال.

إن آلية نزع السلاح القائمة، على النحو الذي حددته وأقرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في ١٩٧٨، تستند إلى عنصرين لا غنى عنهما من أجل بعث أي أمل في إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح: الاعتراف الواضح بالبيئة الأمنية الدولية السائدة، وثقافة بناء توافق الآراء وصنع القرارات.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): ليس سرا أن ثالث الأمم المتحدة لنزع السلاح - اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح - قد شهد بعض الصعوبات في السنوات الأخيرة. وكما هو معروف، أنشئت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها هيئة تداولية بموجب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وأنيطت بها مهمة تقديم توصيات بشأن مختلف المسائل في ميدان نزع السلاح. وأنشأ القرار نفسه مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. والهيئة التي تكمل ثالث نزع السلاح هي اللجنة الأولى التي تعد سنويا مشاريع القرارات في ميدان نزع السلاح.

ونلاحظ مع الأسف الشديد أن هذه الهيئات لا تفي بولاياتها. وعلى الرغم من المواءمة الدقيقة للعلاقة بين هذا الثالث، فقد فقدنا ذلك التوازن الآن. إذ لم تُعد هيئة نزع السلاح توصياتها، ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل على مدى عقود من الزمن. ولذلك، من المشجع أن نلاحظ أنه في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وبعد فترة من الجمود، أعطت هيئة نزع السلاح مثالا على النهج الجماعي باعتماد توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ومع ذلك، لم يشهد الفريق العامل الأول نفس النجاح، مما يدل على تفاوت الآراء بشأن المسائل النووية.

كما أن اللجنة الأولى، التي لديها فرص كبيرة للمناورة، هي أبعد ما تكون عن كونها مثالا على الوحدة. وعلى الرغم من البيانات العامة لجميع الوفود بشأن التزامها بنزع السلاح النووي، لم يتم اعتماد أي قرار من قرارات اللجنة الأولى بشأن نزع السلاح النووي بتوافق الآراء، ما عدا الاعتراف بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

كما نود أن نتطرق إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح. تعتبر كازاخستان مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف

الهيئة توصيات بتوافق الآراء بشأن أي موضوع في عام ١٩٩٩. وفي حزيران/يونيه، أقر أيضا الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة، بتوافق الآراء أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة - وهو محاولة تعود إلى سنوات عديدة. وفي حين أن الولايات المتحدة يساورها شك كبير بشأن القيمة المضافة للدورة الاستثنائية الرابعة، حتى الآن، فقد قررنا دعم هذا الجهد القائم على توافق الآراء كدلالة على التزامنا بمؤسسات الأمم المتحدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف القائم على توافق الآراء.

فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، لا تزال الولايات المتحدة يساورها بالغ القلق لأن إحدى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح هذا العام، رفضت خلال فترة رئاستها للمؤتمر، عقد أي جلسات عامة. وقد اتخذ هذا القرار دون التشاور مع الدول الأخرى المشاركة في مؤتمر نزع السلاح، وهو لا يتسق مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح أو مسؤوليات مكتب رئيس المؤتمر. وذلك الإجراء غير المبرر حرم المجتمع الدولي من منتدى لمعالجة التحديات الأمنية، مثل برامج كوريا الشمالية النووية وبرامج القذائف التسيارية، وهو أمر غير مقبول.

وأخيرا، فيما يتعلق بالمناقشة المواضيعية في اللجنة الأولى، فإننا نشعر بالاستياء إزاء الكيفية التي تم بها تشكيل الفريق الرفيع المستوى هذا العام في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. نحن نعرف أنكم بذلتم، السيد الرئيس، قصارى جهودكم للتوصل إلى توافق في الآراء من أجل المضي قدما بشأن هذه المسألة، مثلما فعل وفد بلدي والآخرين، ولكن بعض الوفود الأخرى رفضت نداءاتنا من أجل التوصل إلى حل توفيقى. هذا أمر مؤسف، ونحن لا نعتبره سابقة للمسائل الإجرائية في المستقبل حيث ينبغي أن يكون توافق الآراء والإنصاف الجوهرى هما هدفنا الأساسى.

المتحدة لنزع السلاح تعمل بالطريقة التي يقصد أن تعمل بها. بينما ندرك أن النتائج المتعددة الأطراف تتطلب إرادة سياسية، فإن هذه النتائج تتطلب أيضا بنية لنزع السلاح تسهل قدرتنا على تحقيق تلك الأهداف بدلا من عرقلتها.

إن اللجنة الأولى منتدى هام بالنسبة لوضع جدول الأعمال المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح. في عام ٢٠١٦، سعدت أستراليا بدعم القرارات المتعلقة بإنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلا عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. ويجري الآن إحراز تقدم بشأن هاتين المبادرتين، ونحن نشيد بذلك. وكان هذان مثالين حيث عملت آلية نزع السلاح بوصفها أداة تمكينيه، وليست أداة تعطيلية.

وثمة مثال آخر هو الوثيقة النهائية التوافقية في دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، مما كسر جمود امتد لعقدين من الزمن. وهذا، بالتوافق مع النتائج التوافقية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، يبعث فينا الأمل بأن تحتشد الدول الأعضاء معا وتحقق نتائج ملموسة لمصالحنا المشتركة.

أما الكفاح المستمر في مؤتمر نزع السلاح من أجل المضي قدما بشأن برنامج العمل، فقد كان أقل إيجابية، إذ يقترب عمر العرقله الآن عقدين من الزمن، على الرغم من أننا رحبنا هذا العام بالمناقشات الموضوعية في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدما، برئاسة ميانمار. نحن ندعم البناء على ذلك العمل كي نقرب من وضع برنامج عمل السنة المقبلة.

تؤكد أستراليا الحاجة إلى مزيد من الحوار وبناء الجسور في هذا المنعطف الحاسم، بينما نحرز تقدما في جداول أعمالنا في جنيف وفيينا ونيويورك. ومن الأمثلة المحددة، نود أن نرى تعزيزا

الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. فجل المعاهدات الدولية القائمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار قد صيغت في مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من هذه القدرات القوية، فإن المؤتمر يمر في مأزق. وتُناقش المسائل المتعلقة ببنود جدول الأعمال الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح، في محافل أخرى. والأمر يعود إلى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح فقط بخصوص المستقبل الذي تختاره للمؤتمر: التلاشي المستمر لروح المفاوضات أو انتصار التراضي والتوافق في الآراء من أجل بدء العمل الموضوعي. إن الحالة الراهنة في المؤتمر تحتاج وتستحق الاهتمام على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وينبغي أن يكون قدر أكبر من هذه الإرادة السياسية في المتناول.

ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري للأمم العام المعني بمسائل نزع السلاح يكملان ثلاثية نزع السلاح بسلاسة. وتكتسي خبرة المعهد بأهمية بالغة في إعداد الوثائق المواضيعية، التي تساعدنا على دراسة مسائل نزع السلاح بطريقة شاملة وموضوعية. تؤيد كازاخستان أنشطة المعهد وتقدم التبرعات. ولذلك، فإننا نشجع الدول الأعضاء على مواصلة إسهاماتها المالية والسياسية في الميزانية المؤسسية والمشاريع الملموسة للمعهد. كما أثبت المجلس الاستشاري كونه حاضنا قيما للأفكار والتوصيات بشأن كيفية معالجة التثقيف في مجال نزع السلاح والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة.

كما أثبتت منظمات المجتمع المدني أنها من المساهمين الرئيسيين في عملية نزع السلاح. وقد أقر ذلك هذه السنة بمنح جائزة نوبل للسلام إلى الحملة الدولية ضد الأسلحة النووية. نحن بحاجة إلى تعزيز مشاركة وأوساط الخبراء والمجتمع المدني في مناقشة جميع مسائل نزع السلاح ومنع الانتشار والتكنولوجيات الناشئة.

السيد هانسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تود أستراليا، شأننا شأن الآخرين الذين تكلموا قبلنا، أن ترى آلية الأمم

التي تدعم المساواة بين الجنسين. وتحقيق المساواة بين الجنسين ليس هو العمل المناسب الذي يتعين القيام به فحسب؛ بل كذلك خطوة ذكية لتحسين أداء آلية نزع السلاح. ونأمل أن صدق هذه المبادرة سوف يتردد أيضاً في منتديات أخرى لنزع السلاح.

**السيدة ليديسما هيرنانديث (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): لقد أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح آلية نزع السلاح الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، التي يضطلع كل من واحد من مكوناتها بدور أساسي، ويتولى مهام محددة يجب الحفاظ عليها.

وتولي كوبا أهمية كبيرة لتعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح ولضرورة إحراز تقدم ملموس، مانحة نزع السلاح النووي الأولوية القصوى. وفي هذا الصدد، فإن قيامنا هذا العام باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها، وهي المعاهدة التي دونت في القانون الدولي عدم شرعية الأسلحة النووية وعدم قانونيتها، مما يحظر وجود هذه الأسلحة واستخدامها والتهديد باستخدامها، وجميع أشكال التجارب النووية، أمراً مشجعاً. وبوصفنا من الأطراف الموقعة على المعاهدة، فإننا نؤيد التعجيل ببدء نفاذها.

وعلاوة على ذلك، نأمل أن تسهم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح والتوصيات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية المعتمدة في هيئة نزع السلاح، في كسر حالة الجمود التي لطالما واجهتها آلية نزع السلاح، وتشجع على إحراز تقدم بشأن المسائل الأخرى.

يضطلع مؤتمر نزع السلاح بلا منازع بدور أساسي بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن معاهدات نزع السلاح. ويؤسفنا أن حالة الجمود التي أصابت المؤتمر منذ مدة

في العلاقة بين هيئة نزع السلاح في نيويورك ومؤتمر نزع السلاح في جنيف.

إن هيئة نزع السلاح هي الهيئة التداولية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وينبغي أن تقدم إلى مؤتمر نزع السلاح توصيات لينفذها.

ومن الواضح، أنها لا تقوم بذلك. إن تقديم التوصيات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في هيئة نزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح من شأنه أن يساعد على التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج عمل بناء لكل من الهيئتين. وابتاع هذا المسار، لا بد لنا أن نضمن استخدام مبدأ توافق الآراء في هيئات نزع السلاح استخداماً مسؤولاً حتى نكفل ألا تذهب جهودنا عبثاً.

وتتطلع أستراليا أيضاً إلى العمل عبر المناطق على أفكار تعزز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك العمل مع زملائنا في إطار مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح للمضي قدماً بهذا البرنامج.

وتشعر أستراليا بخيبة أمل لأنه قد جرى تقليص مدة عدد من الاجتماعات التي تعقد في إطار اتفاقيات نزع السلاح أو إلغاؤها خلال العام الماضي جرّاء نقص التمويل. ونشجع جميع الدول على تسديد أنصبتها المقررة في الوقت المناسب من أجل تجنب المزيد من الآثار على عملنا، ودعم وضع تدابير مالية جديدة تجنّباً لوقوع المشكلة مجدداً. إن توفير التمويل المستدام يُعدّ حيوياً لعمل آلية نزع السلاح.

وأخيراً، يسرّ أستراليا، بوجه خاص أن تشارك المكسيك برئاسة مجموعة أصدقاء المرأة في المجال النووي المنشأة مؤخراً في فيينا. وتهدف المجموعة إلى زيادة تمثيل المرأة في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما في صفوف الموظفين الفنيين وموظفي الإدارة العليا، من خلال دعم المبادرات العملية في التوظيف والتقدم الوظيفي للمساعدة على تشجيع ثقافة المنظمة

المتعلقة بالسلام والأمن لن يكون إلا من خلال اعتماد تعددية أطراف حقيقية.

وللأمم المتحدة دور محوري ومسؤولية رئيسية تضطلع بهما في ميدان نزع السلاح. وفي نظرنا، فإن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي أنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، قبل أربعة عقود تقريباً، والتي تتألف من ثلاث هيئات، وهي: اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، لا تزال هامة وصالحة اليوم.

وبالرغم من جميع الصعوبات التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح اليوم، لا يزال بلدي يوليه الأهمية ذاتها، إذ يجمع بين الدول الأعضاء فيه في ظل التساوي في السيادة والمسؤولية الكاملة لوضع صكوك ملزمة قانوناً من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. إنه المكان المناسب للسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بكل ما تنطوي عليه العملية من عناصر أساسية، إذ يحظى بالولاية والأعضاء والقواعد اللازمة للمضي في هذا الطريق.

إنه لمن المؤسف جداً بقدر ما هو غير جدير بولايته النبيلة أن يتعطل عمل مؤتمر نزع السلاح، من جراء نزوع البعض إلى استبعاد الآخرين في المجال الأمني أو انعدام الثقة في الغير، على الرغم من الجهود التي بذلها العديد عن حسن نية. فقد أثبت المؤتمر جدواه في الماضي وبإمكانه من دون أي شك أن يبرهن مرة أخرى على مصداقيته. أما الهند، فلا تزال، من جانبها، ملتزمة بالمبادئ الأساسية للمؤتمر وأهدافه. ونحن ندعم جميع الجهود الرامية إلى توصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله بغية بدء العمل الموضوعي في أقرب وقت والوفاء بولايته التفاوضية. وبينما نتشاطر خيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح منع مرة أخرى من اعتماد برنامج عمل هذا العام، فإننا نقدر التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، برئاسة سفير ميانمار، هتين لين.

دامت عقدين من الزمن الآن، وتؤثر في ولايته وفي الأداء السلس لآلية نزع السلاح التابعة لمنظمتنا على هذا النحو السليبي. وبينما نحن مستعدون لترشيد أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، ليس تغيير أساليب العمل هذه والنظام الداخلي السرّ للمضي قدماً بالمفاوضات في هذا المنتدى. إن الوضع الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح يعزى إلى غياب الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء فيه، التي تسعى إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه. والمؤتمر على استعداد للتفاوض بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعماله في آن واحد، لو وُحد الجميع إرادتهم.

وتعرب كوبا مجدداً عن قلقها بشأن الميل إلى إنشاء أفرقة خبراء محدودة العضوية على نحو متزايد من أجل تحليل مسائل بالغة الحساسية مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتهمّ جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون إنشاء هذه الأفرقة من باب الاستثناء بدل أن يكون القاعدة؛ وينبغي أن يستند عملها إلى مبدأ الشفافية، حتى تتيح للدول الأعضاء فرصة المشاركة في أعمالها على قدم المساواة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه، بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز، التي عقدت الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣، سيُعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. ونأمل أن يكلّل هذا المؤتمر بالنجاح وأن يحظى بدعم جميع الجهات الملتزمة بنزع السلاح النووي وتحقيق السلام.

**السيد نايدو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز.

لا تزال الهند ملتزمة بالمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ تعددية الأطراف سعياً إلى تحقيق هذه المثل العليا. إنه حقاً زمن الترابط. فإيجاد حلول دائمة لمشكلاتنا المشتركة

إلى أدواته. وفي إطار السعي إلى تحقيق أمننا الجماعي في عالم يزداد ترابطاً، فليس لدينا من بديل سوى تعزيز تعددية الأطراف وما ينشأ عنها من مؤسسات.

**السيد ماتى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التعددية والتعاون الدولي عنصران هامين لتحقيق نتائج فعالة وملموسة في مجالات نزع السلاح وتحميد الأسلحة وعدم الانتشار في الأجل الطويل. وتضيق الحالة الأمنية الحالية مزيداً من الإلحاح لجهودنا الرامية إلى المضي قدماً بأهداف نزع السلاح. وعلى وجه الخصوص، فإننا ندرك أنه يتعين علينا العمل على حماية وتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والمنتديات الثلاثة المتعاضدة: اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

نرحب باعتماد هيئة نزع السلاح للتوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية في وقت سابق من هذا العام. فقد تمكنت الهيئة، بتوصّلها لتلك النتيجة الموضوعية، من التغلب على حالة الجمود التي طال أمدها فيه. ونأمل أن تكون تلك النتيجة الإيجابية مصدر إلهام للجهود المستقبلية الرامية إلى استئناف الدور الحاسم لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وبلدي ملتزم التزاماً قوياً بالهدف المتمثل في تمكين المؤتمر من استئناف عمله الموضوعي بعد الجمود الذي أصابه منذ أكثر من عقدين من الزمن، والذي نعتبره أمراً غير مقبول. وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى مضاعفة جهودهم الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

إن البدء فوراً في إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تعنى بالمواد الانشطارية لأغراض صنع

وتولي الهند هيئة نزع السلاح أهمية بوصفها منتدى تداولياً عالمياً لبناء توافق في الآراء بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ونرحب باعتماد توصيات فريقها العامل الثاني بتوافق الآراء بعد انقطاع دام ١٧ عاماً بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. كما نرحب بنجاح عقد الدورات الثلاث في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ للفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، الذي ختم أعماله باعتماد توصياته بشأن أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وبرنامجها، مرة أخرى بتوافق الآراء. ونتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، التي نرى أنها فرصة ممتازة لتقييم التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع الجوانب.

ومن المهم للغاية أن تعمل العناصر الثلاثة لآلية نزع السلاح، فضلاً عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري للأمم المتحدة العام المعني بمسائل نزع السلاح، ككل جامع، بحيث تبتثق الأفكار وتتفجع كل مؤسسة بالتقدم الذي قد تحرزه الأخرى، بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونرى أنه لا بد من تزويد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بكل الموارد اللازمة لتحقيق إمكاناته. وبالرغم من أن الهند قد تبرعت هذا العام، فإننا نعتقد أن المعهد يستحق المزيد من الدعم من الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية الحفاظ على استقلاله الذاتي ولتيسر له الاضطلاع بالدور المنوط به المتمثل في إجراء بحوث متعمقة في مسائل نزع السلاح.

ثمة انطباع لدى البعض بأن فشلنا في معالجة المسائل الجوهرية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي إنما يعود إلى العيوب الإجرائية وأوجه القصور الكامنة في آلية نزع السلاح. ويجب علينا هنا أن نذكر أنفسنا بأن العامل السوء كثيراً ما يعزو فشله

والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشكل جميعها إطارا لتعزيز وتوسيع نطاق آلية نزع السلاح من جميع جوانبها عن طريق مفاوضات تتسم بالشمول والشفافية وحسن النية تحت رعاية الجمعية العامة، بوصفها ذروة التعبير الديمقراطي للشعوب التي تمثلها على أساس المساواة في السيادة بين الدول.

يرحب وفد باراغواي باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخرا، وباعتماد هيئة نزع السلاح توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فضلا عن وضع أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومن الواضح أن ذلك التقدم المحرز سيسهم في تعزيز آلية نزع السلاح.

يعد إضفاء الطابع العالمي على الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، التي تشكل الآلية القائمة لنزع السلاح، عاملا أساسيا لتعزيزها. تحقيقا لتلك الغاية، مضى وفد باراغواي إلى حث وفود الدول الأعضاء على التصديق على أو الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل كل شيء، ثم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. ويدعو وفد أوروغواي أيضا جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن أي عمل يتعارض مع أهداف وأحكام هذه المعاهدات، ويكرر شجبه للتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، في انتهاك للقانون الدولي.

يؤيد وفد باراغواي توسيع نطاق آلية نزع السلاح من جميع جوانبه، ولا سيما إعداد برنامج عمل من شأنه أن يؤدي تدريجيا إلى توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعلنة وتحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وصياغة اتفاقية دولية توفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الضمانات اللازمة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو

الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لا يزال يمثل أولوية مهمة بالنسبة لنا. ونؤيد أيضا بذل المزيد من الجهود في المؤتمر بشأن ضمانات الأمن السلبية بهدف وضع توصيات تشمل جميع جوانبها دون استثناء، ووضع صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي. وتعدُّ كلتا هاتين المبادرتين خطوتين ملموستين نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فهما تحظيان بأولوية قصوى في جدول أعمالنا.

مع ذلك، ما برحت إيطاليا تؤيد دوما أي اقتراح بناء يهدف إلى وضع مؤتمر نزع السلاح في المسار الصحيح. وقد ظللنا نعرب على مر السنين عن استعدادنا للانضمام إلى توافق آراء على أي مسعى جدي وحقيقي لإيجاد سبيل للمضي قدما في المؤتمر، أو ألا نعرقل أي توافق ناشئ كهذا. وأعرينا خلال دورة عام ٢٠١٧ عن عميق تقديرنا للمناقشات المستفيضة والمثمرة التي أجريناها في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سبيل المضي قدما، وكنا على استعداد لدعم التوصيات المقدمة من الرئيس. ونشعر بخيبة الأمل لعدم اعتماد تلك التوصيات، ولكننا نأمل في أن تشكل أساسا جيدا للمداولات في الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح.

أود قبل أن أختتم بياني، أن أشير إلى صعوبة الوضع الراهن للعديد من اتفاقيات جنيف المتعلقة بنزع السلاح، من جراء عدم وفاء عدد من الدول الأطراف فيها بالتزاماتها المالية. ويؤثر ذلك الوضع سلبا على سلامة أداء تلك الاتفاقيات. ومازلنا نواصل المشاركة البناءة في المناقشات الجارية بشأن سبل ضمان الاستدامة المالية لجميع تلك الاتفاقيات.

**السيد كاربو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):**  
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي. وتؤكد جمهورية باراغواي مجددا التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني

وسيسهم استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح بموافقة جميع أعضائه في تعزيز الجهود الدولية من أجل نزع السلاح النووي. وتركيا مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح يمتلك الولاية والقواعد الإجرائية والعضوية اللازمة للاضطلاع بواجباته. وكما نعلم جميعاً، فإن لآلية نزع السلاح توزيعاً واضحاً للمهام بين مختلف المحافل الدولية. وبطبيعة الحال، لدى هيئات مختلفة أساليب عمل وعضويات مختلفة. وأولوية تركيا هي الدفع بمؤتمر نزع السلاح قدماً بجعله يستأنف مهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض على إبرام معاهدات دولية ملزمة قانوناً.

ومن بين الدعائم الهامة الأخرى لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي ذكرتها مؤخراً بقيمتها، هي هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وبوصف تركيا عضواً في مكتب الهيئة هذا العام، فقد بذلت جهوداً موضوعية للتوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء في كل من أفرقة العمل التابعة للهيئة. ونحن نرحب بالتوصيات المتفق عليها بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وخرجنا من خلال التوصل إلى توافق في الآراء في الهيئة بشأن التوصيات، من مأزق استمر لما يناهز عقدين من الزمن، وهو تقدم يذكرنا أيضاً بأن المضي قدماً بتوافق الآراء في نزع السلاح أمر ممكن بالفعل.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أؤكد من جديد تصميم تركيا على مواصلة الإسهام في أعمال اللجنة الأولى، التي تعتبرها دعامة هامة في آلية نزع السلاح.

**السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** إن مصر تؤيد تمام التأييد البيانين اللذين أدلى بهما في إطار هذه المجموعة من قبل ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل اليمن، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، وترغب في الإدلاء بالملاحظات التالية.

تولي مصر أهمية كبيرة للمسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وتعتبر الدبلوماسية المتعددة الأطراف

التهديد باستخدامها تحت أي من الظروف، دون استثناء أو تمييز، واعتماد إطار تكميلي لمعاهدة تجارة الأسلحة يشمل إنتاج الأسلحة التقليدية والحد من الموجود منها بالفعل، ومماثلة الذخائر والمتفجرات بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الأطر المتعلقة بالتنظيم والتنفيذ، وتنظيم إنتاج وتسويق مختلف الأعيرة النارية، واعتماد القواعد التي تنظم أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي في سياق متعدد الأطراف، بما ينص، في جملة أمور، على تضيق الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

يسعى وفد باراغواي إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، ويؤيد زيادة مشاركة المرأة في تلك المجالات، ويعرب عن تقديره لإسهامات المجتمع المدني في تعزيز آلية نزع السلاح.

أخيراً، يؤكد وفد باراغواي أنه ينبغي أن تأخذ عملية إصلاح آلية نزع السلاح في الاعتبار بضرورة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على نطاق العالم. وبالتالي، فإنه يحث الوفود على بذل كل جهد ممكن لتحويل الموارد المخصصة لتحديث ترساناتها إلى مبادرات رامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**السيدة يلدريم يانيلمز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):**

يجب أن يكون تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أولوية وهدفاً مشتركاً بالنسبة لنا في ضوء التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

إن المشاكل التي تعوق تحقيق تقدم في مؤتمر نزع السلاح غير ناجمة عن إجراءاته أو دينامياته الداخلية. ولا يعمل مؤتمر نزع السلاح في فراغ، وعلينا الامتناع عن تقييم عمله بشكل مجرد، بمعزل عن جميع جهود نزع السلاح الأخرى. وكانت دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧ سنة أخرى قام فيها أعضاؤه على نطاق واسع بإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح. وما يؤسف له أن تلك الجهود لم تحقق أي نتائج ملموسة.

كما تعتقد مصر أن هناك حاجة إلى بذل جهود مماثلة لتنشيط هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي جزء لا يتجزأ من آلية نزع السلاح القائمة، لا سيما أنها أثبتت مرة أخرى في الآونة الأخيرة قدرتها على الإسهام جوهرياً في هذه الآلية. علاوة على ذلك، دعمت مصر دائماً معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ككيان محايد ومستقل لا يزال يولد أفكاراً جديدة ويعزز الإجراءات العملية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدوليين. وتتطلع مصر أيضاً إلى استمرار إسهامات المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً اعتقاد مصر الراسخ بأن اللجنة الأولى لا تزال أكثر المحافل فعالية لسد الثغرات وإيجاد الزخم من أجل توجه جديد لآلية نزع السلاح. إن النجاح في هذه المهمة يتطلب روحاً بناءة ونهجاً توافقياً من جانب جميع الدول الأعضاء. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاوننا الكامل ونحن نسعى جاهدين للتوصل إلى نتيجة مرضية خلال هذه الدورة.

**السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** لدى الأمم المتحدة مجموعة معترف بها من آليات نزع السلاح للتفاوض على معاهدات ملزمة قانوناً تتناول تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. أنشأتها الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ويتجلى المبدأ الرئيسي الذي حددته هذه الدورة في سياق هذه الآلية فيما يلي:

”ينبغي أن يتم اتخاذ تدابير نزع السلاح بطريقة عادلة ومتوازنة لضمان حق كل دولة في الأمن وضمان عدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول على مزايا على غيرها في أي مرحلة من المراحل“ (القرار د١٠/٢)، (الفقرة ٢٩)

الشاملة الطريقة الوحيدة لمتابعة الأهداف المتفق عليها في هذا الصدد. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتؤكد مصر من جديد التزامها القائم منذ فترة طويلة، والمتمثل في الدفاع عن هدف نزع السلاح النووي، بما في ذلك من خلال الإسهامات والمبادرات ذات الصلة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز وائتلاف البرنامج الجديد. ونسلم أيضاً بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجال نزع السلاح النووي.

وبينما يظل مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، فإن غياب الإرادة السياسية اللازمة لا يزال يمنع مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. لقد ساهمت مصر دائماً في أي جهد موثوق لتحقيق هذا الهدف. ونظل نرحب بأي عمل جماعي يهدف إلى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، ما دامت هذه الجهود تتماشى مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح والأولويات المتفق عليها.

ويظل نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وكان ذلك نتيجة واضحة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، وكان مصدر قلق أعرب عنه في القرار الأول للجمعية العامة، في عام ١٩٤٦ القرار ١ (د). وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بواجباته ومسؤولياته في هذا الصدد من خلال الشروع في مفاوضات جادة بشأن اتخاذ تدابير فعالة وغير تمييزية بشأن نزع السلاح النووي تفضي إلى حظر شامل للأسلحة النووية، والقضاء عليها بشكل عام وشامل، وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، وهو سبب وجود مؤتمر نزع السلاح، هو السبب الرئيسي وراء انتقاد آلية نزع السلاح. ولا يوجد توافق في الآراء بشأن الشروع في مفاوضات بشأن أي مسألة مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن بين المسائل الأساسية الأربع، بينما تؤيد الغالبية العظمى العمل الموضوعي بشأن المسائل الناشئة عن نزع السلاح النووي، المتمثلة في ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فإن بعض البلدان ليست مستعدة إلا لدعم إجراء جزئي لعدم الانتشار في شكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي لن تسهم بدون معالجة مسألة المخزونات القائمة بأي شكل في نزع السلاح النووي.

إن التحديات التي تواجه جهاز نزع السلاح لا تقتصر على مؤتمر نزع السلاح.

تواجه اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح حالة مماثلة، على الرغم من تحقيق تقدم هام بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالأسلحة التقليدية في الهيئة هذا العام، الأمر الذي نرحب به كدليل على إحراز تقدم عندما تتوفر الإرادة السياسية اللازمة.

لا يمكن إيجاد حل لمأزق آلية نزع السلاح من خلال البحث خارج المحافل الرسمية، ولا سيما عند السعي لتحقيقه بدون توافق الآراء وبدون مشاركة جميع أصحاب المصلحة. كما لا يمكن إيجاد إعادة توجيه خطاب متمحور حول الأمن، إلى مسألة إنسانية أو أخلاقية. ولا يمكن القيام بذلك إلا في مؤتمر نزع السلاح حيث تشارك جميع الدول الهامة عسكرياً على قدم المساواة والقادرة على حماية مصالحها الأمنية الحيوية بموجب قاعدة توافق الآراء.

وبدلاً من الحلول الانتقائية والتدرجية والجزئية، تدعو باكستان إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء. لقد سرّ وفد بلدي كثيراً بالنتائج الناجحة التي حققها الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالاتفاق على جدول أعمال وأهداف الدورة

ويتطلب تحقيق هذا الهدف الأساسي النظر في أي تدبير ملزم قانوناً والاتفاق عليه بدقة على أساس توافق الآراء، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، مما يسمح لجميع الدول بحماية مصالحها الأمنية الوطنية الحيوية. ومن خلال العمل على هذا الأساس، أنتجت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح معاهدات هامة، بما في ذلك المعاهدات التي منعت بشكل شامل فئتين كاملتين من أسلحة الدمار الشامل.

لكن منذ عام ١٩٩٦، لم تتمكن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح من وضع صك ملزم قانوناً، وهو أمر مرده بشكل مباشر الأولويات المتضاربة لمختلف الدول الأعضاء. وتعارض بعض الدول بدء المفاوضات بشأن المعاهدات الجديدة بمجرد أنها تتعارض مع حساباتها الاستراتيجية التي تهدف إلى إدامة ميزتها العسكرية ومواقفها التفضيلية. وترفض دول أخرى بعض الصكوك التي قد تؤثر سلباً على أمن تلك الدول بشكل غير متناسب بسبب طابعها التمييزي المتأصل. وفي الوقت نفسه، هناك بعض الدول التي تريد إحراز تقدم بأي ثمن، بغض النظر عن الأثر الذي ستتركه على السلام والأمن الدوليين والإقليميين، وبغض النظر عما إذا كان سيؤدي إلى تحقيق أمن متساو وغير ناقص بل إلى المزيد من الأمن.

وقد أدى التفاعل بين تلك العوامل إلى طريق مسدود في آلية نزع السلاح. وتتشاطر باكستان خيبة الأمل والإحباط اللذين شعر بهما كثيرون إزاء هذه الحالة. ومع ذلك، فنحن لا نلوم جهاز نزع السلاح نفسه لهذه الحالة. وببساطة فإن إدانة الآلية أو محاولة إيجاد حلول خارجها، لا يرقى إلا إلى معالجة الأعراض دون معالجة الأسباب الجذرية. وفي رأينا، فإن الحالة الراهنة ما هي إلا نتاج للواقع الاستراتيجي السائد. ولا علاقة لها بالإجراءات وطرق العمل. وعلى كل حال، فقد وضعت نفس آلية نزع السلاح هذه معاهدات تاريخية في الماضي.

الثقة والإرادة السياسية اللازمتين لتحقيق تقدم ونتائج ملموسة، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، تشعر الجزائر بقلق بالغ لأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال عاجزاً عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن. إن لهذه الحالة التي لا يمكن احتمالها، وكانت قائمة في مؤتمر نزع السلاح طيلة حوالي ٢٠ عاماً ولا تزال سائدة اليوم، آثاراً ضارة جداً على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. تعتقد الجزائر أن هذا المأزق لا يمكن أن يُعزى إلى أي فشل في مؤتمر نزع السلاح، وهو ليس متأسلاً في طريقة عمل المؤتمر أو في جدول أعماله أو أساليب عمله أو نظامه الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء. في الواقع، إن قاعدة توافق الآراء هي طريقة لتعزيز الأرضية المشتركة بهدف حماية المصالح الأمنية الوطنية لجميع الدول الأعضاء، وليس فقط تلك التي تمتلك أسلحة نووية.

ينبغي ألا نتجاهل حقيقة مؤداها أن هذه الآلية قدمت إسهامات قيمة في مجال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. ولذلك، نحن نؤمن بقوة بأنه لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح الوفاء بولايته التفاوضية ما لم تبدِ دوله الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل من أجل المضي قدماً بشأن مسألة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن المقرر CD/1864، الذي اعتمد بتوافق الآراء تحت رئاسة الجزائر في عام ٢٠٠٩ والذي وضع برنامج العمل، يظل الأساس المنطقي للمشاركة في البحث عن حل للمعضلة. ولذلك، ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف أعماله الموضوعية دون مزيد من التأخير.

كما نعلم جميعاً، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس العنصر الوحيد في آلية نزع السلاح الذي يعاني من عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح اليوم. في الواقع، لقد ساورنا القلق طويلاً لأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تتمكن، لما يقرب من

الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، تحت القيادة الممتازة لزميلنا من الإكوادور. يمثل نجاح الدورة الاستثنائية الرابعة خطوة هامة نحو إحياء توافق الآراء العالمي بشأن نزع السلاح العام والكامل، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول.

يتمثل التحدي الحقيقي في كيفية التعامل مع الديناميات السياسية والتطورات الحاصلة خارج غرف اجتماعات الأمم المتحدة. وما دام السعي إلى تحقيق الأمن المتكافئ تطغى عليه خطط الهيمنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، سيظل إحراز تقدم حقيقي بعيد المنال. ويظل التحريف التمييزي للنظام النووي العالمي، وممارسة المعايير المزدوجة، ووضع الإعفاءات والاستثناءات التي تحركها دوافع استراتيجية واقتصادية، عراقيل تحول دون إحراز التقدم. يتعين علينا أن نعود إلى النهج التعاونية وغير التمييزية والقائمة على التوافق في الآراء، التي تؤدي إلى الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع.

**السيد آيت عبد السلام (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):**

تؤيد الجزائر تماماً البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل تونس باسم المجموعة العربية. غير أننا نود أن نبدي الملاحظات التالية.

تؤكد الجزائر من جديد أهمية وجدوى آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، التي تتألف من مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح؛ وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة تداولية عالمية، وهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة؛ واللجنة الأولى. يؤكد وفد بلدي على أهمية الحفاظ على طابع ودور وغرض كل عنصر من عناصر آلية نزع السلاح الثلاثة تلك، ومواصلة تعزيزها. وفي حين أن هذه العناصر الثلاثة تواجه تحديات مماثلة من أجل تحسين كفاءتها، وإن كان بدرجات متفاوتة، فقد أصبح من الواضح أن العقبة الرئيسية تكمن في افتقار بعض الدول إلى

التي عقدت في مؤتمر نزع السلاح هذا العام، ونواصل حث جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية اللازمة حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته التفاوضية. نحث الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إبقاء هذه المسألة في جدول أعمالها، ومضاعفة جهودها الرامية إلى حشد الإرادة السياسية المطلوبة، ولا سيما فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها مصلحة استراتيجية في الأسلحة النووية.

كما أنه قد أتيح المجال لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، الدعامة الرئيسية الأخرى المتعددة الأطراف لنزع السلاح، إظهار إمكاناتها بعد فترة توقف طويلة. نرحب باعتماد توصيات الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح بتوافق الآراء، المعنونة "التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية". نحن نتطلع إلى إحراز تقدم مماثل في الفريق العامل الآخر، الذي يتناول توصيات بشأن تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

نؤكد من جديد تأييدنا لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في وقت مبكر. نعتقد أن الدورة الاستثنائية الرابعة ستتيح للدول الأعضاء فرصة جديدة لإثبات إرادتنا الجماعية وقدرتنا على تنشيط آلية نزع السلاح عموماً بهدف تحقيق نتائج مجدية وشاملة. نشكر رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح على توجيه أعمالنا نحو اعتماد أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها.

تشدد بنغلاديش على أهمية زيادة التثقيف في مجال نزع السلاح والبحوث وحشد استخدام أدوات وسائط التواصل الاجتماعي من أجل تثقيف وتوعية جمهور أوسع في مجال نزع السلاح إلى، بما في ذلك الطلاب على مختلف المستويات. نقدر فائدة الموارد التعليمية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لشؤون

عقدين، من الاتفاق على توصيات موضوعية ذات صلة بجدول أعمالها. على الرغم من هذه الحالة، شهدنا في الهيئة هذا العام أن بوسع الدول الأعضاء العمل معا والتوصل إلى نتيجة توافقية من خلال إظهار إرادتها السياسية حتى في القضايا الخلافية. لذلك نرحب باعتماد تقرير الفريق العامل الثاني بتوافق الآراء، الذي يتضمن توصيات موضوعية بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وهو أمر يحدث لأول مرة منذ عام ١٩٩٦. وفي ضوء هذا التطور المشجع، يتشاطر وفد بلدي مع الوفود الأخرى الرغبة القوية في تحقيق نجاح مماثل في بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي مع بدء الدورة المقبلة للهيئة.

وعلى غرار العديد من الوفود، نشدد على أهمية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من أجل إجراء استعراض شامل يتناول جميع قضايا نزع السلاح. نرحب بنجاح عقد الدورات الموضوعية للفريق العامل المفتوح العضوية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، الذي نجح باعتماد أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة بتوافق الآراء.

أخيراً، إننا ننظر إلى اللجنة الأولى باعتبارها عنصراً أساسياً في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ونظل ملتزمين بالعمل بنشاط وبشكل بناء، وملتزمين بالعمل بصورة فعالة وبناءة بشأن جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح، وكذلك بشأن سبل ووسائل تنشيط وتعزيز آلية نزع السلاح.

**السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تواصل بنغلاديش الإعراب عن قلقها إزاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، على مدى العقدين الماضيين. نخطط علماً بصورة إيجابية بالمداولات الموضوعية

الدولي، وإلا فإنها قد تصبح زائدة عن الحاجة. وتشيد جنوب أفريقيا بكل رؤساء مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٧ على ما بذلوه من جهود من أجل وضع برنامج عمل. غير أننا نشعر بخيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء من أجل استئناف العمل الموضوعي، مما يثير تساؤلات حول دوره بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم. ويكمن جوهر المشكلة في استمرار مناهضة عدد قليل من الدول لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح والخضوع لسيادة القانون الدولي. وكبلد ملتزم باستئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، ما فتئنا نمارس أكبر قدر من المرونة.

ولا نزال على استعداد للنظر في أي مقترحات من شأنها أن تساعد حقا في كسر حالة الجمود في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويعد إجراء مفاوضات أمرا ضروريا إذا أردنا تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وهو أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن، حيث تكون جميع البلدان قادرة على المنافسة وفقا لنفس القواعد. وستواصل جنوب أفريقيا المشاركة بصورة إيجابية وبناءة في مننديات نزع السلاح المتعددة الأطراف بهدف السعي إلى إيجاد حلول.

**السيد بوكارينيو ((البرتغال)) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد بياني الموجز باسم البرتغال تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق بشأن هذه المجموعة.

إن هيكل الأمم المتحدة المتكامل من الهيئات التي تهدف إلى مواصلة الجهود الدولية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لا يزال ذا أهمية حاسمة ولا غنى عنه. وتتطلب التحديات الأمنية المعقدة، الحالية والناشئة، وجود آلية فعالة وشاملة للأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعمل اللجنة الأولى للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح بطرق تعزز بعضها بعضا.

نزع السلاح، ونؤكد على أهمية تسهيل تعزيز التشغيل البيئي لهذه الموارد بمناهج دراسية وطنية على شبكة الإنترنت عند الاقتضاء. ونود أن نسجل تقديرنا لاستمرار العمل المفيد الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ونشدد على ضرورة كفالة أن يزود المعهد بما يحتاج من موارد أفضل ويمكن التنبؤ بها لتمكينه من تنفيذ ولاياته، وبالتالي المساعدة على توسيع قاعدة معارفه وإدارتها ليستفيد منها جميع الدول الأعضاء.

ولا تزال بنغلاديش مؤيدا قويا لتعددية الأطراف في تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ونواصل التأكيد على الحاجة إلى تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لكي تضيف زخما للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسائل المتعلقة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

**السيد محمد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المتواضع المحرز خلال السنة الماضية في الجهود الرامية إلى تعزيز آلية نزع السلاح، لا سيما الاتفاق بتوافق الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. إلا أن الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لا يزال يؤثر سلبا على النظام المتعدد الأطراف. ويؤدي ذلك إلى أن تبحث الدول عن محافل بديلة لمناقشة المسائل الأمنية الملحة على الصعيد الدولي. وخير دليل على ذلك هو نجاح الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وترحب جنوب أفريقيا بتوصيات الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧ الواردة بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ومع ذلك، ينبغي إعادة تنشيط هذه الهيئة لتتوافق مع الاحتياجات الأمنية الحالية على الصعيد

لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الوقت نفسه، ينبغي التقييد بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

إن اتخاذ خطوات ملموسة من أجل الحفاظ على الدور القيادي لآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال العمل لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، سيسهم بالتأكيد في التصدي للتحديات التي نواجهها وفي توفير زخم جديد لدبلوماسية نزع السلاح. ذلك هو السبيل الذي يجدر اتباعه.

**السيد برويلو** ((بولندا) (تكلم بالإنكليزية)): تتفق بولندا مع الآراء المعرب عنها في بيان الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أود أن أقدم بعض الملاحظات إلى اللجنة بصفنتنا الوطنية.

سيكون القول بأن نزع السلاح مسألة معقدة جدا أمرا مبتذلا للغاية، إلا أن هذا يجب أن يكون نقطة انطلاق للتفكير في الوضع الراهن والآفاق والسبل والوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى مواصلة نزع السلاح. ونرى أنه من أجل بلوغ الهدف النهائي، يجب أن تكون لدينا تدابير مصممة جيدا لبناء الثقة والأمن وآليات لتحديد الأسلحة. ولذلك، فإننا نتعامل معها باعتبارها جزءا من عمليات نزع السلاح.

ومن أجل معالجة هذه المسألة بطريقة موضوعية، فإننا بحاجة إلى الفصل بين الركائز الرئيسية الثلاث لمزيج نزع السلاح وتحليلها ثم في نهاية المطاف تجميع الاستنتاجات بشأنها، وهي الترتيبات المؤسسية، والتحديات الرئيسية للسياسة الأمنية الدولية، والإرادة السياسية، وقدرة فرادى الدول الأعضاء في مجتمع الأمم المتحدة على المشاركة بشكل سياسي والإسهام في ترتيبات نزع السلاح. وإن اتباع نهج متماسك تجاه هذه العناصر الثلاثة شرط مسبق لا غنى عنه للعمل الفعال من أجل إحراز الحد الأدنى على الأقل من التقدم. ونحن حريصون للغاية على معالجة هذه المشكلة على هذا النحو بالتحديد، لأن بولندا

ومن المؤسف أنه في العقود الماضية لم تتمكن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح من أداء ولايتها والوفاء بما كما ينبغي. ولا تزال حالة الجمود التي طال أمدها قائمة، ولا يمكن التغلب عليها إلا بالإرادة السياسية. لقد انقضى سبعة عشر عاما منذ آخر توسيع لمؤتمر نزع السلاح. ومنذ ذلك الوقت، بقي الباب مغلقا أمام قبول دول أعضاء جديدة، مثل بلدي، التي كررت التأكيد على مر السنين على رغبتها في أن تصبح أطرافا كاملة العضوية في المؤتمر. ويشمل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح شواغل عالمية ينبغي أن يتناولها أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع من الأعضاء البالغ عددهم ٦٥ عضوا، الذين لا نعتبرهم ممثلين بما فيه الكفاية.

وتحت البرتغال مرة أخرى جميع الدول على معالجة مسألة العضوية في مؤتمر نزع السلاح كخطوة حاسمة نحو تنشيطه، وبالتالي، الإسهام في التغلب على حالة الجمود المضي التي يعاني منها المؤتمر. وينبغي النظر في طرائق توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح على وجه السرعة. وتؤيد البرتغال بقوة تعيين منسق خاص لمواصلة المشاورات بشأن توسيع عضويته.

وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، وهي الهيئة التداولية الهامة التابعة للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح، فإننا نرحب باعتماد توصيات في دورة هذا العام بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وقد مثل ذلك إنجازا هاما، أنهى حالة جمود استمرت على مدى ١٨ عاما الماضية. وللأسف، فإن الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية لم يتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء.

وتكرر البرتغال دعوتها للبدء فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة يمكن التحقق منها وغير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وترحب البرتغال بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء التحضيرى الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة

من منظورنا، ثمة أمر أساسي. يجب أن تظل آلية نزع السلاح نظاما منطقيا ومتسقا يقوم على أسس واقعية وراسخا في النظام القانوني الدولي. (A/C.1/71/PV.21، صفحة ١٩)

جميع المحاولات الرامية إلى بناء مسارات قانونية موازية تتعارض مع تلك الافتراضات. ولذلك فإن عقد مناقشة دائمة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار يعد أمرا هاما للغاية. ويمكن بل يجب أن تعقد في كل مركز من مراكز نزع السلاح - في نيويورك وفيينا وجنيف - إذا كان هدفنا المشترك هو الخروج بعملية بناءة. وافتعال انقسامات مصطنعة في ذلك السياق لا يخدم ذلك الهدف.

وفي المرحلة الراهنة، المشاركة السياسية هي أهم عامل حاسم. وبالطبع درجة تلك المشاركة ليست متساوية، وكذلك الدور السياسي وأهمية فرادى الدول ليست متساوية. وأود أن أشير إلى رأي بيريكليس بشأن السياسة: "بمجرد أنك لا تهتم بالحياة السياسية لا يعني أن السياسة لن تشملك." وفي الواقع لا يمكننا أن نتنظر التطورات السياسية والاجتماعية، ولكن يجب أن نحاول أن نسبقها بخطوة.

ونعتقد أن إصلاحات الأمم المتحدة الحالية ستحقق زخما جديدا في الجهود الرامية إلى بناء السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في عنصر نزع السلاح. وبولندا لن تدخر جهدا في دعم هذه العملية بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن وبصفتها رئيس اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠. ونشجع جميع شركائنا على المشاركة بشكل إيجابي في هذه العملية، وكذلك في محافل نزع السلاح الأخرى. إن ما نحتاج إليه هو إحراز تقدم حقيقي. فمنطق اللا مخرج ليس خيارا.

السيد وايستر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): فرنسا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يساورها القلق حقا إزاء مستقبل عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وقد اتفقنا جميعا على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وقد تم الاعتراف به على هذا النحو من خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ويجب أن يكون من المفهوم أنه ينبغي لجهودنا المشتركة أن تهدف إلى تعزيز هذا الصك وتمكينه من الاضطلاع بمهامه. دور رئاسة مؤتمر نزع السلاح وآلية تنسيق الرؤساء الستة لكل دورة أساسي في هذا السياق. وبالتعاون مع اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، تشكل أساسا متينا لمباشرة عمليات نزع السلاح والقيام بها.

وبالطبع مهام المنتديات المؤسسية الدولية لا تفصل عن الواقع على الإطلاق. إن تطور الحالة الجغرافية السياسية هو أول وأهم الفرضية يجب أخذها في الاعتبار. العديد من أزمات الأمن الإقليمية التي طال أمدها تؤثر بطريقة سلبية لا على الاستعداد لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح فحسب، بل على وضع الصيغة النهائية أو تنفيذ الاتفاقات الدولية القائمة.

انتشار وتزايد وعي الرأي العام هو عنصر كبير من عناصر المجتمعات الحديثة ومن حق الشعوب توقع اتخاذ المزيد من الخطوات نحو نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي. لكن من مسؤولية حكومات الدول الخروج من حالة الجمود التي طال أمدها بطريقة مسؤولة ومنهجية ومتبصرة، بسبل منها تدابير بناء الثقة والأمن المصممة جيدا وآليات تحديد الأسلحة. وأي مبادرات مختصرة ليست الإجابة الصحيحة لتوقعاتنا المشتركة.

وأود أن أكرر جملة واحدة من البيان الذي أدلينا به عام

٢٠١٦:

وفرنسا مقتنعة بأنه من خلال التوصل إلى فهم مشترك لتحديات العناصر المختلفة لعملية نزع السلاح، سنتمكن من التغلب على الانقسامات السياسية وتمهيد الطريق لإحراز حشد إن مؤتمر نزع السلاح لا يزال محفلا فريدا يمكن من خلاله حشد الخبرة الضرورية من أجل إحراز التقدم معا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أهمية تمكين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الآلية، للإسهام بشكل كامل في جمع البلدان معا، بفضل خبرته.

ثانيا، في نيويورك، حققت آلية نزع السلاح تقدما مشجعا خلال العام الماضي. في أواخر نيسان/أبريل للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩، توصلت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن توصيات التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وافق توافق الآراء في حزيران/يونيه على التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن الأهداف وجدول الأعمال الموصى به لهذه المناسبة. وتبين هذه التطورات المختلفة أنه يمكن لآلية نزع السلاح استعادة فعاليتها التامة.

وبغية المضي قدما، سيظل بلدي يركز على تعزيز قدرة مؤتمر نزع السلاح على نحو متنسق لمعالجة جميع مسائل نزع السلاح، مع إيلاء المراعاة الكاملة للتحديات الأمنية الراهنة. وفي هذا الصدد، يرى بلدي أنه من الضروري أن يواصل مؤتمر نزع السلاح متابعة أزمات الانتشار الخطيرة التي نواجهها اليوم، لا سيما فيما يتعلق بكوريا الشمالية.

وأود أيضا أن أذكر بأن فرنسا لا تزال تعتبر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الموضوع الأكثر نضجا للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، عملا بالوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها. ولا يزال بلدي أيضا على استعداد لمناقشة المسائل

تود فرنسا أن تؤكد مجددا دعمها الكامل لمتديات نزع السلاح المشروعة المعروفة باسم آلية نزع السلاح. وهيكلها الذي أنشئ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨ لا يزال هاما ويجب الحفاظ عليه. ويوفر الإطار المتعدد الأطراف الذي يمكن الدول من إحراز تقدم نحو نزع السلاح عن طريق الحوار والاحترام لكل موقع. وهذا النهج الشامل الذي يراعي مصالح كل دولة قد أثبت جدارته. وتشمل الأمثلة على ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. الدرجة العالية من العالمية لتلك الصكوك تبين لنا أيضا أن قاعدة توافق الآراء تمكننا من مراعاة مواقف أكبر عدد ممكن من الدول. هذا هو الأساس الضروري لبناء الثقة فيما بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل ضمان فعالية التدابير المتخذة.

وعلى النقيض، المبادرات التي تميل إلى استقطاب النقاش أو وصم بعض البلدان، كما نرى اليوم في مجال نزع السلاح النووي، لا تمكننا من العمل صوب تحقيق الأهداف المشتركة. ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء هذه الدينامية، التي تهمش روح آلية نزع السلاح. تلك النهج لا يمكن إلا أن تبعدنا عن تعددية الأطراف الفعالة، التي تعتمد، في جملة أمور، على الاحترام الكامل لسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاجتماع لمدة أربعة أسابيع.

هذا العام، كانت آلية نزع السلاح مصدر العديد من التطورات المشجعة. أولا، قرر مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء في شباط/فبراير ٢٠١٧ إنشاء فريق عامل بشأن سبل المضي قدما. وقد أتاح ذلك المناقشات التقنية المتعمقة التي ستعقد بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وساعدت تلك المناقشات في التقريب بين مواقف الأطراف، وبذلك فإنها مهدت السبيل لبدء المفاوضات، التي تظل في صميم ولاية مؤتمر نزع السلاح.

القواعد، مع التركيز على الشراكات التي أثبتت نجاحاً، بما في ذلك مع الأمم المتحدة. وفي ظل الجغرافية السياسية والبيئة الأمنية الحالية، تعد الحوكمة العالمية السليمة، وبالتالي، آلية نزع السلاح السليمة، أمراً أساسياً.

وتعمل اللجنة الأولى كمنتدى سنوي هام لتوجيه عملنا في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. ويتطلب الأمر تواجد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمشاركة النشطة للمجتمع المدني لإعمال شرعيتها. وإلى جانب توفير منبر للدول الأعضاء للإعراب عن مواقفها الوطنية، من المهم أن يتم تيسير الحوار من أجل تهيئة المجال للاستماع إلى الحجج، التي تسوقها الأطراف بعضها لبعض، من أجل تقريب المواقف ومد الجسور بصورة فعالة. تلك هي الخطوة الأولى في تنشيط آلية نزع السلاح.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، وهو ما قصدته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ بالنسبة لسلف المؤتمر. وفي غمار محاولاتنا الرامية إلى تنشيط آلية نزع السلاح، تعتقد هولندا أنه لا حاجة إلى تغيير ذلك الجانب. غير أنه بينما تؤثر التكنولوجيات الجديدة - أو ما يسمى قضايا المجالات التي لم تكتشف بعد - على السلام والأمن الدوليين، فإننا بحاجة إلى مواءمة الآلية بحيث تتمكن من مواجهة هذه التهديدات المحتملة. وهذا يعني التحلي بالمرونة فيما يتعلق أولاً، بنطاق نتائج المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، وثانياً، القضايا التي يجري تناولها.

إن الدورة الاستثنائية الأولى لا تشير إلى المعاهدات الملزمة قانوناً، باعتبارها المحصلة النهائية. إنها تشير إلى تدابير نزع السلاح. وفي ضوء التطورات التكنولوجية التي لها طابع الاستخدام المزدوج، مثل تلك الموجودة في مجال الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، وأثر الذكاء الاصطناعي على نظم الأسلحة، ينبغي أن

الأخرى التي يمكن إدراجها في برنامج عمل متوازن لمؤتمر نزع السلاح من شأنه بناء توافق في الآراء.

والصعوبات المالية التي تواجهها الاتفاقيات القائمة تبعث على القلق. ويجب علينا العمل حتى يتسنى عقد اجتماعات مؤتمر نزع السلاح في المستقبل في ظل ظروف مرضية من حيث تعدد اللغات. ونحن بحاجة أيضاً إلى تحسين آفاق العمل للموظفين المتفانين الذين يوفرون الخبرة والدعم الممتازين. وفرنسا تؤيد الجهود التي يبذلها الممثل السامي والمسؤولين في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للخروج بحلول مستدامة لتلك المشاكل.

وفي الوقت نفسه، نحن منفتحون للنظر في أي اقتراح واقعي ومقبول لتحسين عمل الآلية. وفي ذلك الصدد، سنكفل أي تطوير، بما في ذلك في إطار الدورة الاستثنائية الرابعة، ولكن أيضاً في إطار هيئة نزع السلاح أو مؤتمر نزع السلاح، يحترم قاعدة توافق الآراء.

ومن مسؤولية الجميع إعادة تنشيط آلية نزع السلاح. وفرنسا لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بأداء دورها.

**السيدة كلارينغبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبدي الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

عقب الانتخابات العامة التي جرت في وقت سابق من هذا العام في هولندا، الحكومة الجديدة على استعداد لبدء عملها هذا الأسبوع على أساس اتفاق الائتلاف المتعدد الأحزاب. ينص الاتفاق، في فصله المتعلق بالشؤون الخارجية، على أن العالم لم يكن أبداً ينعم بالرخاء والتقدم كما هو اليوم. لكن إحرار مزيد من التقدم يظل على المحك.

إن التعاون الدولي واقع تحت ضغط. ومن هذا المنطلق، فإن هولندا ستواصل دعمها الراسخ للنظام العالمي القائم على

بجميع الدول أن تبدي أقصى قدر من المرونة في دفع هذا المنتدى صوب المفاوضات. والسؤال المطروح هو ما يمكن أن تقدمه، وليس ما تتبغيه على حد قول السفير لين بحق. ومما يشجع هولندا أن ترى هيئة نزع السلاح توافق هذا العام على توصيات في مجال نزع السلاح التقليدي. ونحرص على أن نرى هذا التطور الإيجابي يمتد إلى البنود الأخرى من جدول أعمال تلك الهيئة.

ويتاح بياننا الكامل، الذي يشمل فقرات بشأن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والمسائل المالية المتعلقة بالاتفاقيات الكائنة في جنيف، على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

**السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** إن جمهورية كوريا ملتزمة التزاما قويا بجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف من خلال آلية نزع السلاح الحالية، مما يهيئ الظروف لعالم أكثر سلامة وأمنا. بيد أن من الصحيح أن العديد من سنوات الجمود في هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح أثرت على توقعاتنا وتُحجنا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أننا شهدنا هذا العام، بعض المؤشرات الإيجابية في ظل حالة الجمود التي طال أمدها.

فكما نعلم جميعا اعتمدت هيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٩، توصيات بتوافق الآراء، بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ولقد أمكن تحقيق هذا الإنجاز القيم الجدير بالترحيب بفضل الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء، مما يدل على أن الاتفاق على المسائل الطويلة الأمد أمر ممكن. إن تلك الروح الإيجابية هي لب القضية، وهي المهمة.

وبدءا من العام القادم، تتطلع جمهورية كوريا مع الزخم المتجدد، إلى مناقشة بنود جديدة في جدول الأعمال، مثل تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، في هيئة نزع السلاح. ونأمل أيضا أن يستمر الزخم الإيجابي لهيئة نزع

تسليح بالمرونة، بأوسع معنى للكلمة، عند النظر في تدابير من قبيل وضع القواعد، والمعايير، والمبادئ التوجيهية، أو مدونات السلوك لتنظيم مسائل نزع السلاح والأمن المتعددة الأطراف. ونحن بحاجة إلى مواصلة توسيع نطاق مشاركة مختلف أصحاب المصلحة بغية التكيف مع عالم اليوم. وهذا يعني إضفاء الطابع العالمي، وإشراك المجتمع المدني. لذا فإن هولندا ترحب باعترام الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، مايكل مولر، الدعوة إلى عقد منتدى المجتمع المدني المقبل في عام ٢٠١٨. وفي سياق تنشيط آلية نزع السلاح، فإن هولندا حريصة على أن ترى تلك المسائل يجري تناولها بشكل جوهري أكبر في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ولا تشاطر هولندا رأي من يعتقدون أن العمل في مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتوقف بسبب الجمود في هذا المنتدى. لقد وجدت هولندا فائدة في المناقشات الموضوعية التي جرت في إطار الفريق العامل بشأن "سبل الماضي قدما"، تحت الرئاسة القديرة للسفير لين من ميانمار. وتود هولندا أيضا أن تشكر الميسرين على جهودهم. لقد كنا نقترّب من الاتفاق على توصيات بشأن برنامج العمل. ونرحب على وجه الخصوص، بالمرونة التي أبدتها بعض الدول فيما يتعلق ببدء مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ ولا تزال هولندا تولي أهمية كبيرة لمثل تلك المعاهدة بوصفها خطوة مهمة صوب نزع السلاح، ويمكن، بل ينبغي الشروع في مفاوضات بشأنها دون إبطاء. إن العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والذي تفخر هولندا بالمشاركة في رعايته مع كندا وألمانيا، سيساعد على زيادة تمهيد السبيل للمفاوضات.

لقد تسليحت هولندا والعديد من الدول الأخرى بالمرونة بشأن بنود أساسية أخرى من بنود مؤتمر نزع السلاح. ونحيب

تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمؤتمر أن يلي توقعات المجتمع الدولي، والوفاء بولايته التي طال انتظارها، وأن يثبت من جديد أهمية آلية نزع السلاح.

الرئيس استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة "آلية نزع السلاح" هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين غدا قبل البت في مشاريع المقترحات المعروضة على اللجنة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة، ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ د.

**السيد ري إين إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي يرفض تماما الملاحظات التي لا أساس لها والتي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فهي تسعى إلى تضليل العالم.

إن الولايات المتحدة هي السبب الحقيقي الذي يوجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيازة السلاح النووي. لقد كان علينا تعزيز وتطوير قوتنا النووية إلى المستوى الحالي من أجل التعامل مع الولايات المتحدة. وذلك البلد هو أول من أنتج الأسلحة النووية، وهو البلد الوحيد الذي استخدمها فعلا، الأمر الذي أدى إلى قتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. والسبب الجذري للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والعالم ينبع بالتالي من التهديدات النووية من جانب الولايات المتحدة. وفي واقع الأمر، تشكل أسلحتنا النووية رادعا يهدف إلى وضع حد للتهديد النووي للولايات المتحدة، ومنع الغزو العسكري من جانبها. إن هدفنا النهائي هو تحقيق توازن في القوى مع الولايات المتحدة.

إذا كانت الولايات المتحدة خائفة جدا من أسلحتنا النووية وقذائفنا التسيارية العابرة للقارات، فينبغي للقوة النووية الأعظم

السلاح في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى، وفي المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠.

وتولي جمهورية كوريا أهمية كبرى لمؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، المتفق عليه. وخلال دورة عام ٢٠١٧ وافق المؤتمر على إنشاء فريق عامل معني "بسبل المضي قدما" "من أجل تقييم التقدم المحرز [حتى ذلك الحين]، وتحديد قضايا الأعمال الموضوعية... وتحديد أرضية مشتركة لبرنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية، والنظر في الخطوات التي يجب اتخاذها للمضي قدما".

وفي الواقع، إن الولاية الواسعة للفريق العامل شاملة بالكامل، وبذا أوضحت أننا ندرك جميعا الأساس الذي ينبغي وضعه لاستئناف المفاوضات من جديد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المكثفة، ولا سيما من جانب الرئيس والميسرين، لا توجد لدينا توصيات متفق عليها مقدمة من الفريق العامل. وهذا يقودنا إلى أن نرى أن الانقسام المصطنع الذي يفصل الأعمال السابقة على التفاوض عن المفاوضات الفعلية لا يسهم في تحقيق الفعالية والكفاءة لأعمال مؤتمر نزع السلاح. والأمر موكول لأعضاء المؤتمر، بمن فيهم نحن، كي نتعلم من الإخفاقات السابقة ونستفيد من إنجازاته.

وفي حين أن الجمود الطويل الأمد يتطلب مضاعفة أفضل جهودنا للتعاون وحشد الإرادة السياسية الجماعية، فمن المؤسف أنه للمرة الأولى في تاريخ مؤتمر نزع السلاح، وربما الأمم المتحدة، حُرمت دول أعضاء من فرصة طرح آرائها ومناقشة برنامج العمل، الذي يجب أن يضعه ويقدمه الرئيس على وجه التحديد. إن دورة المؤتمر التي أنقضت بمقدار أربعة أسابيع مسألة خطيرة لن تتكرر.

ويأمل وفد بلدي بإخلاص أن يتسنى لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح البدء فوراً في ضخ زخم متجدد في عمله.

يتعين علينا تعزيز وتطوير قوتنا النووية إلى المستوى الحالي للتعامل مع الولايات المتحدة.

تحاول الولايات المتحدة أن تحوّل مجمل مسألة الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مسألة دولية. إنها تحاول تضليل العالم. وكما قلت من قبل، إذا انضمت الولايات المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فإن جميع المسائل والقضايا يمكن حلها بشكل واضح وعلى النحو الواجب.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد.

أولا، لن نعترف بكوريا الشمالية كدولة حائزة للأسلحة النووية. أود أن أكون واضحا للغاية بشأن ذلك. ثانيا، أود أن أذكر ممثل النظام أن الولايات المتحدة ستدافع عن مصالح شعبها وحلفائها. وهذا الالتزام قوي جدا ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يكون موضع تساؤل.

**السيد كيم إن - شول** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. لم أكن أريد تعطيل إجراءات اليوم. إننا نتكلم عن آلية نزع السلاح - هيئة نزع السلاح هنا في نيويورك، ومؤتمر نزع السلاح في جنيف وغيرهما. فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، تسجيلنا لموقفنا، أود أن أقول إن ما لا يقل عن ثلث الملاحظات من المتكلمين كانت بشأن الاستفزاز من جانب كوريا الشمالية.

وأود أن أختتم بياني بالقول أن السماء زرقاء. ولن يتغير لونها لأن كوريا الشمالية زعمت ملايين المرات أنها ليست زرقاء. وأحث كل من يدي بهذه التعليقات على أن يكف عن ذلك.

كما ذكرت من قبل، من المقرر أن يبدأ حفل تسليم جوائز شهادات الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح لعام ٢٠١٥ في غضون بضع دقائق في هذه القاعة. كما جرت العادة، ستوجه

تفكيك جميع الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية. وسيكون من السهل إيجاد حل ملائم للقضايا المتصلة بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة مرة أخرى لممارسة حقي في الرد على التعليقات السخيفة التي أدلى مرة أخرى ممثل نظام بيونغ يانغ. لقد استمعنا إلى هذه التعليقات خلال الأسابيع الأربعة الماضية. ولم يتغير شيء. وعلي أن أجلس هنا للرد على التهم السخيفة.

إن الولايات المتحدة لا تشكل خطرا على كوريا الشمالية. وكوريا الشمالية تعرف ذلك. إن أعمالها الاستفزازية وسلوكها المنطوي على التهديد وإطلاقها القذائف وتجاربها على القذائف تمثل مصدر قلق للعالم. وستواصل السعي إلى رسم هذا كنزاع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وأذكر الممثل بأنه ليس كذلك. إنه نزاع بين المجتمع الدولي وكوريا الشمالية. ويتعين عليها أن تمتثل لالتزاماتها وأن توقف تلك التهديدات والأعمال الاستفزازية. وكما قلت في مرات عديدة، إذا كانت تريد العودة إلى رحاب المجتمع الدولي، فهي تعرف ما ينبغي لها أن تفعله. ومع ذلك، يجب أن توقف هذه التهديدات والأعمال الاستفزازية. فهي لا تعمل سوى على زيادة عزلة نظامها وشعبها. ولذلك، أَدْعُو الممثل إلى إنهاء حُطْبِهِ السَّاحِرَةِ المستمرة ضد الولايات المتحدة ومواجهة الواقع المتمثل في أنها ونظامها تشكلان تهديدا للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

**السيد ري إين إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعت للتو إلى الملاحظات التي لا أساس لها من الصحة والتي أدلى بها نظام واشنطن. أود أن أوضح أن السبب الحقيقي في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمتلك سلاحا نوويا هو الولايات المتحدة. ولذلك

الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، كلمة إلى الزملاء المتخرجين. ولهذا الغرض، ووفقاً للممارسة المتبعة، سأعلق الجلسة في هذه المرحلة. أرجو من جميع الوفود أن تظل في مقاعدها أثناء الحفل لتهنئة وتشجيع زملائنا المتخرجين. عُلمت الجلسة الساعة ١٧/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.